رُؤيَةٌ وَسَطِيّةٌ
نحو التَعَدُّدِيّةِ الدَّعَوِيّةِ

الدكتور معاذ بن محمد أبو الفتح البيانوني - الكويت

من إصدارات مركز دراسات الوسطية
المنتدى العالمي للوسطية
عمان - الأردن ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

سلسلة الفكر الوسط ٣٩

رُؤْيَةٌ وَسَطِيَّةٌ
نحو التَعَدُّدِيَّةِ الدَّعْوِيَّة

الدكتور معاذ بن محمد أبو الفتح البيانوني - الكويت

من إصدارات مركز دراسات الوسطية
المنتدى العالمي للوسطية
عمان – الأردن ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

سلسلة الفكر الوسط ٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب:

تعاني الدعوة الإسلامية المعاصرة اليوم من خطورة الخلاف الشديد والتعصب الأعمى بين من يقومون بها، فكل طرف يتحيز لرأيه ويراه الصواب ويُسفّه رأي الطرف الآخر، وهذا يؤدى إلى تشتيت الأفكار والمعتقدات ويصيب الناس بالحيرة لموقف الدُعاة وعلماء الدين من بعضهم البعض.

إنَّ التعددية الدعوية ضرورة شرعية وواقعية، لأنَّ الدين الإسلامى جاء لجميع الناس ليناسب كل العصور والمجتمعات وما يصلح لمجتمع قد لا يصلح لآخر، وما يناسب شخصاً قد لا يناسب آخر، فالإسلام يدعو للاجتهاد والإبداع الدعوي المنضبط بضوابط الشريعة، وهذا يحتم احترام الرأي طالما لم يكن مخالفاً لأحكام القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ومما ابتليت به الدعوة الإسلامية فى السنوات الأخيرة كذلك تقدم الجهلاء وأنصاف العلماء الذين لا يعرفون صحيح الدين الإسلامي ليتصدروا المشهد الدعوي والفتوى على الساحة الإسلامية، مما أدى إلى فوضى الفتاوى، والتناقض فى الآراء فى المسألة الواحدة بين من يتصدون للفتوى، والكل يُكيل الاتهامات للآخر ويصفه بالجهل والبُعد عن الدين، وهنا يقف الشخص العادي حائراً بين تناقض تلك الفتاوى، والصحيح والثابت بين العلماء المتخصصين مقولة الإمام الشافعى «رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب»، وأنَّ الفقهاء تختلف قدراتهم ودرجاتهم فإننا هنا نجد اختلافاً في الأحكام بين الفقهاء، وهذه قضية إيجابية وتعد رحمة للمسلمين طالما أنَّ الذى يتصدى للفتوى من رجال الدين ويستنبط الأحكام طبقا لمعايير وقواعد وليست بعشوائية.

وأمام هذا الواقع المؤلم، كان لا بدَّ من تجلية الموقف السليم، وعرض رؤية وسطية نحو هذه الظاهرة الدعوية، ووضع الضوابط التي تكفل تضمن سلامة الدعوة الإسلامية في تحقيق أهدافها، فجاء هذا الكتاب بعنوان: (رُؤْيَةٌ وَسَطِيَّةٌ نحو التَعَدُّدِيَّةِ الدَّعْوِيَّة للدكتور معاذ بن محمد أبو الفتح البيانوني)، من إصدارات مركز دراسات الوسطية ضمن سلسلة الفكر الوسطي.

وتضمن هذا الكتاب تعريف التعددية الدعوية، ونشأة التعددية الدعوية وتطورها متطرقاً لأهم الأسباب التي أدت إلى نشأتها ، وتناول الكتاب مظاهر التعددية الدعوية بأنواعها الاجتماعية والاقتصادية والتبليغية والتربوية والتعليمية، والاتجاهات الجهادية، والخيرية، والسياسية، والفكرية، والاتجاهات الإعلامية والفنية، والاتجاهات الشمولية، إلى غير ذلك من اتجاهات.

ثمَّ تناول الباحث الملامح العامة لمظاهر التعددية الدعوية، وأدلتها النقلية والعقلية وضوابطها وحدود مشروعية التعددية الدعوية، ثم التعددية الدعوية بين الواقع والواجب، مشيراً إلى أنَّ الواقع العملي الملموس للتعددية الدعوية يجمع بين إيجابيات محمودة، وسلبيات مذمومة، ومن البصيرة في الدعوة

إلى الله تعالى رصد إيجابياتها في العمل الدعوي، وحسن الإفادة من هذه الإيجابيات، ورصد سلبياتها، ومن ثمَّ محاولة وضع بعض المعالم التي تعالج هذه السلبيات، وتخفف من آثارها، ليتم الوصول بالتعددية الدعوية إلى الأمل المنشود، الذي يرقى بمستوى العمل الإسلامي، ويجني المسلمون ثماره اليانعة.

ليصل الباحث إلى التعددية الدعوية في ظل الدولة الإسلامية الراشدة، موضحاً ذلك من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين: هل تتعارض وظيفة ومهام الدولة الإسلامية الراشدة مع التعددية الدعوية؟ و هل تتعارض وحدة الدولة أو الخلافة مع التعددية الدعوية؟

وفي ختام الكتاب يقترح الباحث صيغ للتعامل مع التعددية الدعوية، تتمثل في أساليب مقترحة للتنسيق والتعاون بين أفراد التعددية الدعوية، على اختلاف مناهجها واتجاهاتها، وأهمها صيغة التعاون والتنسيق بين كافة الاتجاهات الدعوية في مشروع من مشاريع الدعوة، أو في عمل محدد يهم الجميع.

داعين الله جل وعلا أن يوفقنا لخير هذه الأمة، وأن يجعل أعمالنا كلها صالحة ومخلصة، والله ولي التوفيق.

المهندس مروان الفاعوري

الأمين العام للمنتدى العالمي للوسطية

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، الهادي إلى صراطه المستقيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى من تبعهم من العلماء والدعاة العاملين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ الله سبحانه وتعالى جعل لهذا الكون سنناً عامة، وقوانين ثابتة، أمرنا بتدبرها، والاستفادة منها، وتسخيرها في مجالات الحياة جميعها. قال تعالى: (**أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ**) (الأعراف، ١٨٥).

ومن هذه السنن الكونية؛ سنة التنوع والتعدد في جميع المخلوقات، صغيرها وكبيرها، وقد جعل الله سبحانه وتعالى هذا التنوع والتعدد نعمةً من نعمه علينا، وآية من آياته العظيمة في هذا الكون.

وإنَّ الناظر في الساحة الدعوية، يجد أنَّ ظاهرة التعدد والتنوع قد شملتها، ويرى الاتجاهات الدعوية في هذا العصر قد برزت بشكل كبير وواضح، ويرى مواقف الناس عامة والدعاة منهم خاصة متباينة من هذه الظاهرة الدعوية، فمن قائل بمشروعيتها ومستحسن لها، ومن قائل بمنعها ومستهجن لها، ومنهم من أحسن التعامل معها ومنهم من لم يوفق لذلك، فتجده مع إقراره لمشروعية تعدد الاتجاهات الدعوية نظرياً، لا يتمكن من قبولها في الواقع العملي، وأما القائلين بمنعها فقد وجدوا أنفسهم أمام واقع التعدد والتنوع الدعوي القائم، فاختلفت أساليبهم في نقده ومعالجته، فظهرت آراء متعددة الوجهات، كلٌ يؤيد ما ذهب إليه ويدلل على موقفه.

وقد أدى هذا التباين في وجهات النظر إلى سلبيات كثيرة على العمل الإسلامي، حتى وصل الأمر إلى ما هو عليه في واقعنا الحالي، من التفرق والتشتت والتنافر، بل والمخاصمة أحياناً، فظهرت الفتن والعقبات، مما أبطأ بمسيرة الدعوة الإسلامية، وترك المجال لأعدائنا ليحققوا بعضا من طموحاتهم ومطامعهم.

وأمام هذا الواقع المؤلم، وقف شباب الصحوة الإسلامية وقفة الحائر من ظاهرة التعددية الدعوية، التي شكلت بواقعها الحالي عقبة كؤوداً في وجه الدعوة الإسلامية متسائلاً عن مشروعيتها، وعن كيفية التعامل معها، وعن الموقف الصحيح الذي يجب اتخاذه منها، ومن المصيب ومن المخطئ، وكيفية تجنب الآثار السلبية، التي أدت إليها هذه المواقف المتباينة، من ظاهرة التعددية الدعوية..

ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى عرض رؤية وسطية نحو هذه الظاهرة الدعوية، وتوضيح ماهيتها، ومظاهرها، وأدلة مشروعيتها، ووضع الضوابط التي تكفل حسن التعامل معها، وتوظيفها لصالح الدعوة الإسلامية.

ومن هنا رأيت اقتباس هذه الرؤية الوسطية نحو التعددية الدعوية من خلال كتاب مطبوع لي بعنوان: التعددية الدعوية، دراسة منهجية شاملة، نشأتها، وتطورها، ومظاهرها، ومواقف الناس منها،

وإيجابياتها، وسلبياتها، وذلك تيسيراً على القارئ من جهة، وتوافقاً مع مساقات الوسطية الفكرية والتطبيقية اليوم، واستجابة لطلب وحث من بعض الإخوة الأكارم، والله أسأل التوفيق في القول والعمل، وعليه الاعتماد والاتكال، وإليه الملجأ والمآل.

تعريف التعددية الدعوية

شاع مصطلح التعددية في الآونة الأخيرة شيوعا كبيرا، حيث اتسعت مجالات الحياة، وكثر العاملون فيها، فظهرت التعدديات المتنوعة، كالتعددية السياسية والحزبية، والتعددية الفكرية والثقافية، وما إلى ذلك.

والتعدد في أمر ما يعني: وجود أشياء متنوعة، يجمعها قالب واحد أو إطار واحد.

جاء في كتاب التعريفات: «العدد: هي الكمية المتألفة من الوحدات»[1]، كما جاء في كشاف اصطلاحات الفنون تعريف التعديد عند أهل البديع بأنه: «إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد»[2].

وعرَّف الدكتور محمد عمارة التعددية بأنها: «**تنوع مؤسس على تميز وخصوصية، ولذلك فهي لا يمكن أن توجد وتتأتى ولا حتى تتصور إلا في مقابلة وبالمقارنة مع الوحدة والجامع، ولذلك لا يمكن إطلاقها على التشرذم والقطيعة؛ التي لا جامع لأحادهما، ولا على التمزق الذي انعدمت العلاقة بين وحداته...**»[3].

وأمَّا الدعوة في اللغة، فهي: «الطلب، يقال دعا بالشيء: طلب إحضاره، ودعا إلى الشيء: حثه على قصده»[4]. والدعوة في الاصطلاح، هي: «**تبليغ الإسلام للناس، وتعليمه إياهم، وتطبيقه في واقع الحياة**»[5].

وبناء على المعنى اللغوي للتعددية من جهة، وتعريف الدعوة في اللغة والاصطلاح من جهة أخرى، يمكن تعريف التعددية الدعوية بأنها: تنوع الاتجاهات الدعوية، القائم على أساس تنوع المناهج والأساليب والوسائل، في تبليغ الإسلام للناس، وتعليمه إياهم، وتطبيقه في واقع الحياة.

---

(١) التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، مادة: عدد، ص ٨٤١.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون، للقاضي محمد أعلى التهانوي، نشر سهيل أكاديمي لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، مادة التعديد، ج ٢، ص ٢٥٩.

(٣) الإسلام والتعددية، دار الرشاد، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ص ٥.

(٤) المعجم الوسيط، مادة: دعو، ج ١، ص ٦٨٢.

(٥) المدخل إلى علم الدعوة، للدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، ص ٧١.

نشأة التعددية الدعوية وتطورها

تمتد جذور التعددية الدعوية إلى عهد الصحابة رضوان الله عنهم، وهو عهد الخلافة الراشدة التي أمرنا باتباعها، والعض عليها بالنواجذ، وهذه الفترة تعتبر مكملة لعهد التشريع زمن النبي **صلى الله عليه وسلم**، فعَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: قال رَسُول الله **صلى الله عليه وسلم**: (...فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ)[1]، وقد تنوعت سنة الخلفاء الراشدين في مناهجها وأساليبها ووسائلها، ولا سيما في جانب الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى، وإلى دينه القويم، باعتبارها المهمة الأساسية التي قام بها رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، والخلفاء الراشدون، والصحابة الكرام رضوان الله عنهم جميعا، ومن بعدهم التابعون، ومن تبعهم بإحسان من العلماء الربانيين والدعاة العاملين، حتى انتشر الإسلام واتسعت بلاد المسلمين.

إلا أنَّ مظاهر التعددية الدعوية لم تكن ظاهرة واضحة في عصر الصحابة رضوان الله عليهم، بالرغم من تعدد اجتهاداتهم، بعد انقطاع الوحي في مسائل الدين والدعوة، إذ كان المجتمع الإسلامي تحت قيادة واحدة، تجمع جهوده وتنسق بينها، وتوجهها حسب المصالح العامة للدولة الإسلامية الواحدة.

وأستطيع القول أنَّ أول مظهر من مظاهر التعددية الدعوية؛ قد بدا في التعددية العلمية، وذلك بظهور الآراء العلمية والاختلافات الاجتهادية بين العلماء، والتي تبلورت فيما بعد في مدارس علمية ومذاهب فقهية متعددة، وقد كانت هذه التعددية في الآراء العلمية؛ ظاهرة طبيعية بين علماء المسلمين ولا سيما بعد انقطاع الوحي بوفاة النبي **صلى الله عليه وسلم**، حيث اتخذ كثير منهم مجالس علمية خاصة بهم، تطورت فيما بعد فأصبحت مذاهب فقهية متنوعة تنسب إليهم.

قال الدكتور ماجد عرسان الكيلاني في أثناء حديثه عن الطابع المذهبي للفكر الإسلامي: «لقد نشأت هذه الجماعات في الأصل كمدارس فكرية مثل مدرسة سفيان الثوري، ومدرسة أبي حنيفة، ومدرسة الشافعي، ومدرسة أحمد ابن حنبل. ولم تكن هذه المدارس إلا تخصصات في إطار الرسالة الإسلامية الواحدة. وكان غالب رجالاتها قد تتلمذوا على بعضهم البعض وربطتهم روابط المودة والاحترام المتبادل. وكانت الوظيفة الرئيسية لهذه المدارس؛ بلورة النظم التي تترجم إلى مؤسسات اجتماعية وثقافية وإدارية واقتصادية وهكذا.. ولكن فيما بعد تطورت هذه المدارس الفكرية إلى مذاهب تُشبه الأحزاب أو الجماعات في زماننا»[2].

ومع استمرار التوسع في النشاط الدعوي، باتساع بلاد المسلمين، وانتشار الدُعاة في أنحائها، بدأت تبرز بعض مظاهر التعددية الدعوية في جوانب أخرى، لا سيما عندما شعر بعض الدُعاة والعلماء أن الناس قد أغوتهم الحياة الدنيا وزينتها، إذ فتحت عليهم الدنيا أبوابها، فانغمسوا فيها ونسوا ذكر الله

(١) سنن الترمذي، كتاب العلم، حديث رقم ٢٦٠٠، وقال عنه الترمذي حديث حسن صحيح.

(٢) هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة أو الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ص ٦١.

سبحانه وتعالى، فحاولوا ردهم إلى ربهم وتذكيرهم به، وتزهيدهم في الدنيا، فاتخذوا لأنفسهم طُرقاً تربوية معينة، لقيت رواجاً كبيراً، واستمرت هذه الاتجاهات بالانتشار، وذلك منذ القرن الثالث الهجري تقريباً.

يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى : «أول ما ظهرت الصوفية في البصرة، وأول من بنى دويرة للصوفية بعض أصحاب عبد الواحد بن زيد، وعبد الواحد؛ من أصحاب الحسن البصري، فقد كان في البصرة من الاجتهاد في الزهد والعبادة والخوف ونحو ذلك ما لم يكن في سائر الأمصار، كما كان في الكوفة من الاجتهاد في الفقه ما لم يكن في غيرها من الأمصار، ولذلك كان يقال: فقه كوفي، وعبادة بصرية»[1].

قال الدكتور ماجد عرسان الكيلاني: «والأصل في التصوف أنه نشأ كمدارس تربوية كالمدارس الفقهية هدفها تزكية النفس وصقل الأخلاق. مثل المدرسة المحاسبية نسبة إلى الحارث المحاسبي، والمدرسة الجنيدية نسبة إلى الجنيد البغدادي، والمدرسة النورية نسبة لأبي الحسن النوري، والمدرسة النيسابورية نسبة إلى أبي جعفر النيسابوري، ومدرسة سري السقطي وغيرها. ولم تكن هذه المدارس تغلو في آرائها ولا تخرج عن قيد الشريعة في شيء كما فصل ذلك ابن تيمية في فتاويه. غير أنَّ عوامل التطور عملت في هذه المدارس التربوية فطورتها إلى طرق كما تطورت المدارس الفقهية إلى مذاهب»[2].

وكل ما سبق كان في نطاق الدولة الإسلامية الواحدة، التي تقوم عليها قيادة واحدة، توجه الجهود، وتجمع الكلمة، وتوحد الصفوف، واستمر الأمر على هذا النحو حتى أواخر العهد العثماني، الذي كان مع ضعفه يمثل قيادة واحدة للمسلمين.

وبعد سقوط الخلافة العثمانية، في عام ١٣٤٣هـ – ١٩٢٤م، التي خلفت وراءها تركة عظيمة على كواهل المسلمين، شعر الدُعاة والعلماء بخطر إهمال هذه التركة التي خلفتها، فهبوا للقيام بمهامها، في مجالات شتى، حتى يغطوا هذه الفجوة العميقة في الأمة الإسلامية، إذ تكفل الله سبحانه وتعالى بتسخير من يحملها في كل زمان ومكان، قال الشيخ أبو الأعلى المودودي رحمه الله : «ومن سنن الله في الأرض أن يحمل هذه الدعوة رجال يحافظون عليها ويسوسون أمرها»[3].

فبرزت الجماعات والمؤسسات والجمعيات الإسلامية، من خلال نشاط وحركة هؤلاء العلماء والدعاة، الذين سخرهم الله تعالى لحفظ الدعوة الإسلامية.

ويؤكد على هذا المعنى فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، حيث يقول:»أما المؤسسات الشعبية والجماعات الإسلامية الأخرى، فقد نشأت الحاجة إليها في العصر الحديث، ولا سيما بعد

---

(١) مجموع الفتاوى، ج ١١، ص ٦٥٦١، عن هكذا ظهر جيل صلاح الدين، ص ٤٣.

(٢) هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، ص ٣٣.

(٣) تذكرة دعاة الإسلام، نقلا عن ص ٠٦١، الطريق إلى جماعة المسلمين، للأستاذ حسين بن محسن بن علي جابر، دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى، ٥٠٤١هـ ٤٨٩١م، ص ٩١.

سقوط الخلافة، وفقد المسلمون الدولة المسلمة في كثير من أوطانهم، حيث رأى بعض الدُعاة والمصلحين ضرورة تكوين جماعة إسلامية تعوض ذلك الفقد من جهة، وتمارس بين أفرادها نظام السمع والطاعة، وتربيتهم على النظام والانضباط، وتعمل على إعادة الدولة المسلمة بأي شكل من أشكالها، أملاً بإعادة الخلافة الإسلامية الكبرى»[1].

ومن هنا بدت التعددية الدعوية بارزة، في نشاطات هذه الهيئات الدعوية المتنوعة، فكل منها يحاول سد ثغرة من ثغرات الإسلام التي كانت تقوم بتغطيتها الدولة الإسلامية، فمنهم من اتجه نحو مهمة التبليغ، ومنهم من اتجه نحو مهمة التربية، ومنهم من اتجه نحو مهمة التعليم، وآخرون اتجهوا إلى النشاطات الخيرية، والفكرية، والسياسية، والعسكرية...، ومنهم من حاول الأخذ بجميع هذه الاتجاهات في وقت واحد، ومنهم من ركَّز على بعضها دون بعض، وهكذا تنوعت الاتجاهات الدعوية، وتعددت في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

وبهذا أصبحت التعددية الدعوية معلماً بارزاً من معالم النشاط الدعوي في عصرنا الحاضر، كما هو الحال بالنسبة لتعدد المذاهب الفقهية، والطرق التربوية في وقتها، والتي انتشرت انتشاراً كبيراً وواسعاً.

ويمكن بعد هذه اللمحة عن نشأة التعددية الدعوية توضيح أهم الأسباب التي أدت إلى نشأتها، ومنها:

١- سعة دائرة النصوص الشرعية، واستيعاب السيرة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، للمناهج والأساليب والوسائل الدعوية المتنوعة، فكل العاملين في الميادين الدعوية يستمدون أصولهم وأدلتهم من النصوص الشرعية، والسيرة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، وذلك التزاماً بقوله **صلى الله عليه وسلم**: (فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ)[2].

٢- تنوع الأفهام للنصوص الشرعية، وتعدد الاجتهادات في السيرة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم وفقههما، وكيفية تطبيقهما في واقعنا المعاصر، فكثيراً ما كان الموقف الواحد يستمد منه أكثر من رأي ويسقط على أكثر من واقع.[3]

٣- غياب الخلافة الإسلامية، التي تُوحد الجهود، وتجمع الصفوف وتنظمها، ففياب هذه الجامعة الإسلامية فتح المجال أمام جميع المسلمين المنتشرين هنا وهناك للقيام بمحاولات جادة لسد الثغرات التي وجدت إثر غياب الخلافة الإسلامية. «وفي بيان هذا السبب يقول فضيلة الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي حفظه الله تعالى [4]: ...التعددية ظاهرة مفروضة، فرضها غياب فريضة كبرى من فرائض

(١) المدخل إلى علم الدعوة، ص ٤٣٣.

(٢) سنن الترمذي، كتاب العلم، حديث رقم ٢٦٠٠، وقال عنه الترمذي حديث حسن صحيح.

(٣) انظر المرجع السابق، ص ٢٣ ٦٣.

(٤) مجلة الإصلاح، شهر شوال، عام ١٤٠٤هـ، العدد ٧٧، نقلا عن وحدة العمل الإسلامي، للدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، ص ٧٣

الإسلام، ...وظل الهدي الإسلامي على هدى جماعة واحدة، وتحت إمامة راشدة واحدة، حتى اختفت الخلافة الراشدة، المبايعة بيعة شرعية من مسلمي الأرض، فقام أعلام الدُعاة المصلحون المخلصون بالدعوة إلى الله من أجل الإسلام، ومن ثمَّ نشأت الجماعات وتعددت»[١].

٤- غياب مؤسسة أهل الحل والعقد، التي تعتبر الموحد الأول لجهود المسلمين ونشاطاتهم بعد سقوط الخلافة، ويشير إلى هذا الأمر فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، بقوله: «وأكد الحاجة إلى وجود هذه الجماعات والمنظمات؛ غفلة كثير من علماء الأمة وأهل الحل والعقد فيها عن واجبهم بعد سقوط الخلافة، الذي يعد من أولوياته: جمع كلمة أهل الحل والعقد من علماء الأمة وعقلائها وأصحاب الحل والعقد فيها، على كلمة واحدة، وأمير واحد يسمعون له ويطيعون، ويتعاونون معه على سد تلك الثغرة الكبرى في حياة الأمة التي يكونها غياب الإمام المسلم بمعناه الكامل»[٢].

٥- تنوع المناهج والأساليب والوسائل الدعوية، القديم منها والمستجد المتطور، الذي جعل مجال الاختيار واسعاً، أمام العاملين ليختاروا ما يناسبهم.

٦- اختلاف الاجتهادات في ترتيب الأولويات من جهة لأخرى ومن مكان لآخر، فكل مجموعة ترى أولوية اتجاه معين على غيره، وبهذا تتعدد الآراء حول هذه الأولويات وترتيبها.

٧- تنوع قدرات العاملين في الساحة الدعوية، وتباين إمكاناتهم وظروفهم المحيطة بهم، التي تجعلهم يقتصرون على ما يحسنون، والتي تحد من نشاطاتهم بقدر المساحة التي تسمح الظروف لهم العمل فيها.

٨- «رغبة العاملين للإسلام في استيعاب أكبر عدد ممكن من المسلمين في إطار العمل الإسلامي، وذلك حفاظاً على الشعوب المسلمة من الضياع، وصوناً لهم عن مطامع الأعداء، وتجميعاً وتوجيها لجهودهم نحو الأهداف المشتركة»[٣]. إلى غير ذلك من أسباب متنوعة، ثابتة ومتغيرة، شاركت جميعها في إيجاد التعددية الدعوية، والله أعلم.

* * *

(١) وحدة العمل الإسلامي، للدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، ص ٦٣ ٩٢.
(٢) المدخل إلى علم الدعوة، للدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، ص ٤٣٣.
(٣) المرجع السابق، ص ٩٣ ٥٤.

مظاهر التعددية الدعوية

إنَّ من خصائص الإسلام؛ الشمول، فهو شامل لكافة الجوانب والاتجاهات الدعوية، فالإسلام اهتم بالاتجاهات التبليغية والتربوية والتعليمية والاجتماعية، كما اهتم بالجوانب الأخرى؛ الخيرية والفكرية والاقتصادية والعسكرية والسياسية، فالإسلام لم يترك مجالاً إلا وطرقه، ووضع له أسسه العامة، لأنَّه لا يقوم إلا بقيام كافة هذه الاتجاهات الدعوية، فهو كل لا يتجزأ، وهو وحدة متكاملة، لها مقوماتها المتعددة، ومجالاتها المتنوعة.

والحديث هنا عن هذه المظاهر؛ مقتصر على التعريف بها، دون الحديث عن تفاصيلها، ومدى انضباط أصحابها من عدمه، أو التعليق على صحة مناهجهم من خطئها، لأنَّ الحديث عن هذا يحتاج إلى بحث عميق من مجتهد يستطيع الحكم على هذه الاتجاهات الدعوية المعاصرة واحدة واحدة، وهذا مجال يدخله الاجتهاد، فلا ينضبط الأمر غالباً.

ويمكن بيان تلك المظاهر للتعددية الدعوية في الاتجاهات التالية:

١- الاتجاهات الاجتماعية: هي الاتجاهات الدعوية التي غلب على نشاطاتها وأعمالها التركيز على العلاقات الاجتماعية المتنوعة بين الناس.

٢- الاتجاهات الاقتصادية: هي الاتجاهات التي غلب على جهودها ونشاطاتها الاهتمام بالجانب الاقتصادي في الدعوة إلى الله تعالى، وذلك بخوض غمار البنوك والمصارف المتنوعة، التي طغى عليها التعامل الربوي بأشكاله المختلفة، والتي انتشرت في بلاد المسلمين انتشاراً كبيراً وواسعاً، مما أيقظ العديد من الاقتصاديين الإسلاميين لأن يدخلوا هذا المضمار مرشدين وموجهين.

٣- الاتجاهات التبليغية: هي النشاطات الدعوية التي غلب على جهودها وظيفة تبليغ الإسلام للناس بمفهومها الجزئي الخاص بإيصال الرسالة، وذلك انطلاقا من قوله تعالى: (**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ**) (آل عمران، ١١٠).

٤- الاتجاهات التربوية: هي النشاطات الدعوية التي غلب على جهودها محاولة تزكية المسلمين وتربيتهم، والسمو بهم عن الحياة المادية التي طغت على كثير منهم.

٥- الاتجاهات التعليمية: هي النشاطات التي غلب على جهودها خوض الفنون العلمية المتنوعة، ويعتبر هذا الاتجاه من أقدم الاتجاهات الدعوية ظهورا وبروزا، لا سيما لو عدنا به إلى جذوره عندما نشأت المدارس العلمية، والمذاهب الفقهية، كما سبق بيان ذلك في نشأة التعددية الدعوية.

٦- الاتجاهات الجهادية: هي النشاطات الدعوية التي غلب على جهودها الاهتمام بالجانب الجهادي في الدعوة إلى الله تعالى، والإعداد له، وإحياء روح الجهاد بين المسلمين.

٧- الاتجاهات الخيرية: هي النشاطات الدعوية التي غلب على نشاطاتها تقديم المساعدات المتنوعة للمحتاجين، وذلك لكثرة المصائب والمحن التي أصابت المسلمين وغيرهم في عصرنا الحاضر، فلا يكاد

يخلو بلد من بلاد المسلمين خاصة من الحاجة إلى مساعدة وإغاثة، سواء كانت الحاجة بسبب المصائب الطبيعية، أو بسبب المصائب المفتعلة التي يختلقها أعداء المسلمين والبشرية جمعاء.

٨- الاتجاهات السياسية: هي النشاطات الدعوية التي غلب على جهودها الاهتمام بأمور الدولة والمشاركة في تشكيلاتها السياسية المتنوعة.

٩- الاتجاهات الفكرية: هي النشاطات التي يغلب على جهودها الدعوية نشر الوعي الفكري بين المسلمين، وقد بدت في عصرنا الحاضر اتجاهات فكرية متنوعة المناهج والأساليب، حتى كادت تبدو على شكل مدارس مختلفة.

١٠- الاتجاهات الإعلامية: هي النشاطات التي غلب على جهودها خوض غمار الوسائل الإعلامية المتنوعة، والتفاعل معها سواء أكان ذلك بالتأسيس الخاص للقنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية، أم بالمشاركة والتعاون بالبرامج والأعمال المقدمة عبر هذه الوسائل.

١١- الاتجاهات الفنية: هي الأنشطة التي غلب على جهودها العناية بمعاني الجمال وأدواته، وتفعيل مظاهره وأشكاله المفيدة، وذلك من خلال الكلمة الطيبة، والصوت الندي، والصورة المثيرة، والتأثيرات الأخرى المحببة.

١٢- الاتجاهات الشمولية: هي الاتجاهات التي أخذت في جهودها ونشاطاتها بكافة الاتجاهات السابقة.

إلى غير ذلك من اتجاهات...

* * *

ملامح عامة حول مظاهر التعددية الدعوية

١- إنَّ كافة هذه الاتجاهات الدعوية لها جذور تاريخية، وذلك من خلال تتبع مسيرة الدعوة إلى الله تعالى على مر العصور والأزمان، وذلك بنسب متفاوتة بين بروز وخفاء، وكثرة أو قلة، كما ذكر ذلك في نشأة التعددية الدعوية عن بعض هذه الاتجاهات الدعوية، كالاتجاه العلمي، والاتجاه التربوي مثلاً، فهذه الاتجاهات الدعوية ليست بدعا من الدين.

٢- اختلفت النظرة إلى هذه الاتجاهات الدعوية بين إفراط وتفريط في الحكم عليها، فعلى المسلم أن يتقي الله تعالى في ذلك، فلا تنسيه السلبيات الإيجابيات بل عليه أن يركز على الإيجابيات في مجال التعريف، وعلى النصح في مقام الإصلاح والتقويم.

٣- لقد شملت هذه الاتجاهات الدعوية معظم جوانب الدين الإسلامي ككل، وذلك يؤكد لنا وحدة هذه الاتجاهات الدعوية من حيث الهدف، إذ هدفها جميعا الدعوة إلى دين الله القويم، ولكن كل مجموعة أخذت على عاتقها جانباً من جوانب هذه الدعوة المباركة، فكل منها يمثل لبنة في طريق الدعوة إلى الله تعالى.

٤- إنَّ من الصعوبة بمكان قيام جماعة أو حزب معين بكافة هذه الاتجاهات الدعوية بشكل مستقل، وذلك لعظم المسؤوليات الملقاة على عاتق الدعاة، مع صعوبة الظروف الحالية التي تواجههم هنا وهناك.

٥- إنَّ من الممكن انتقال الدُعاة من اتجاه إلى اتجاه آخر، وذلك لتغير الأحوال والأوضاع، ولتغير الإمكانات المتاحة، وللموازنة بين الإمكانات والواجبات المستجدة، واختلاف ترتيب الأولويات، وما إلى ذلك من أسباب...

٦- يمكن للدعاة المتمرسين وضع خطوط عريضة لكل اتجاه من هذه الاتجاهات الدعوية، ومحاولة ترشيد العمل من خلاله، وفقاً للضوابط الشرعية، والواقع الملموس، والخبرات السابقة، والتجارب المعاصرة.

٧- يتضح لنا صعوبة استقلال جماعة أو حزب باتجاه واحد من هذه الاتجاهات الدعوية، إذ لا بدَّ وأن تتداخل بعض هذه الاتجاهات الدعوية مع بعضها، ولكن يمكن أن يكون التركيز على اتجاه واحد دون غيره، ولذلك ذكر في التعريف بكل اتجاه عبارة: النشاطات التي غلب عليها.

٨- إنَّ أكثر هذه الاتجاهات الدعوية قامت لتنهض بالأمة الإسلامية التي تصدعت أركانها، وذهبت دولتها فجاءت خططها مرحلية للنهوض بها، وترميم الشرخ السحيق الذي أصابها، ومعالجة كثير من الأمراض التي لحقت بالمسلمين، وبعد مرور العشرات من السنين على هذه النشاطات الدعوية؛ لا بدَّ بالإضافة إلى ذلك أنْ تنظر بعينها إلى المستقبل، وأنْ تضع الخطط الجديدة للبعث والريادة وعدم الاكتفاء بالترميم والمعالجة، وأنْ تواكب التطور والتغيير الذي يشهده العالم، لتستعيد مكانتها القيادية باستعدادها لذلك والسير في خطوات مدروسة توصلها إلى مكانتها اللائقة بها.

٩- قال فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني: «إنَّ ما سبق ذكره من اتجاهات دعوية إنما

سيق على سبيل التمثيل لهذه الاتجاهات المتنوعة، وليس على سبيل الحصر لها في ذلك، ويمكن للمتتبع للنشاطات الدعوية القائمة واتجاهاتها أن يضيف إليها اتجاهات أخرى إذا ما برزت وتبلورت في الساحة الدعوية وذلك مثل الاتجاه الإعلامي، والاتجاه الفني، وغيرهما من الاتجاهات الدعوية التي بدأت نواتها في الظهور في أكثر من موطن من مواطن العالم الإسلامي، كما يمكن للباحث فهمها والحكم عليها من خلال ما سبق من مقدمات من جهة، وبحسب واقعها وانضباطها الشرعي من جهة أخرى»[1].

* * *

(١) في لقاء خاص به في منزله بدولة الكويت، بتاريخ ٨٩٩١م.

التعددية الدعوية، أدلتها وضوابطها

مع تطور مظاهر التعددية الدعوية، وبروزها في الساحة الدعوية بصورة تدريجية، تطلب الأمر دراسة وبياناً، وتأصيلاً واستدلالاً، وضبطاً وترشيداً، ومن هنا جمعت بعضا من أدلة مشروعيتها، النقلية والعقلية، ومن ثمَّ عرضت لبعض الضوابط المرشدة لها.

أما أدلة مشروعيتها النقلية، فهي:

١- الآيات والأحاديث التي تحذر من الافتراق في الدين، قال تعالى: (**شَرَعَ لَكُمْ مِنْ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ**) (الشورى، ١٣)، وقال أيضاً: (**ولا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**)(آل عمران، ١٠٥)، وقال أيضا: (**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**)(الأنعام، ١٥٩)، فهذه الآيات الكريمة التي حذرت من التفرق في الدين دليل على مشروعية الاختلاف في الأحكام والاجتهادات في التشريع، إذ لما علم الله سبحانه وتعالى أنَّ دواعي الاختلاف في هذه الأمة موجودة حذرها من أمرين:

١- حذرها من الاختلاف الذي يكون في غير محله، حيث توجد البينات الواضحات القاطعات، فليس لأحد الخروج عنها، قال الخازن –رحمه الله عند تفسيره لقوله تعالى: (**مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَاتُ**): «يعني الحجج الواضحات، فعلموها ثمَّ خالفوها»[(١)].

٢- كما حذرها من البغي في الاختلاف المشروع، بحيث يتخذه البعض وسيلة إلى التفرق، وذلك بالبغي على الآخرين واتباع الهوى...، وبهذا فلا يكون النهي متوجهاً إلى الاختلاف المشروع، وإنَّما يتوجه النهي إلى التفرق فيه، فالاختلاف مشروع، والتفرق ممنوع، قال الخازن –رحمه الله في تفسيره لهذه الآية: (**ولا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا**): «وقيل تفرقوا بسبب العداوة، واتباع الهوى، واختلفوا في دين الله، فصاروا فرقا مختلفين»[(٢)].

٢- قوله تعالى: (**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ × إِلا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**)(هود، ١١٨ ١١٩). قال الخازن في تفسير قوله تعالى: (لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً): «يعني كلهم على دين واحد، وشريعة واحدة، (**وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ**): يعني على أديان شتى، ما بين يهودي ونصراني ومجوسي ومشرك ومسلم، فكل أهل دين من هذه الأديان قد اختلفوا في دينهم أيضاً اختلافاً كثيراً لا ينضبط، ثمَّ ساق الأحاديث التي تدل على اختلاف وافتراق هذه الأمة... (**وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ**): قال الحسن وعطاء: وللاختلاف خلقهم»[(٣)]، قال الإمام الشاطبي رحمه الله في معرض حديثه عن هذه الآية: «ثمَّ إنَّ هؤلاء المتفقين قد يعرض لهم

(١) تفسير الخازن، ج ١، ص ٢٦٢.
(٢) تفسير الخازن، ج ١، ص ٢٦٢.
(٣) تفسير الخازن، ج ٢، ص ٩٤٣.

الاختلاف... فإنَّ الله تعالى حكيم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار ومجالاً للظنون، وقد ثبت عند النظار أنَّ النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة، فالظنيات عريقة في إمكان الاختلاف، لكن في الفروع دون الأصول، وفي الجزئيات دون الكليات، فلذلك لا يضر هذا الاختلاف. وقد نقل المفسرون عن الحسن في هذه الآية، أنَّه قال: أمَّا أهل رحمة الله فإنهم لا يختلفون اختلافاً يضرهم... ثمَّ بيَّن أنَّ جماعة من السلف الصالح جعلوا اختلاف الأمة في الفروع ضرباً من ضروب الرحمة، ثمَّ قال: ومعنى هذا أنهم فتحوا للناس باب الاجتهاد وجواز الاختلاف فيه؛ لأنَّهم لو لم يفتحوه لكان المجتهدون في ضيق، لأنَّ مجال الاجتهاد ومجالات الظنون لا تتفق عادة كما تقدم ، فيصير أهل الاجتهاد مع تكليفهم باتباع ما غلب على ظنونهم مكلفين باتباع خلافه، وهو نوع من تكليف ما لا يطاق، وذلك من أعظم الضيق، فوسع الله على الأمة بوجود الخلاف الفروعي فيهم، فكان فتح باب للأمة للدخول في هذه الرحمة، فكيف لا يدخلون في قسم: (**مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ**)؟! فاختلافهم في الفروع كاتفاقهم فيه، والحمد لله»[1]. وهنا إشارة إلى سنة الخلاف في هذا الكون، في الأديان والشرائع، والمناهج، إلا أنَّ الآيات السابقة بعد أن أقرت سنة الخلاف، التي خلق الله الناس لأجلها، كما قال الحسن وعطاء، بينت أنَّ الخلاف المحظور هو الخلاف المخرج من الملة والدين، ولذلك قال تعالى: (**إلا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ**)، ومن هنا نتبين أيضا: أنَّ أهل الجنة متعددون، وأهل النار متعددون أيضاً، وقد خلق الله لكل من الجنة والنار أقواما، يقول الخازن في تفسيره لقوله تعالى (**وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ**): «وهذا صريح بأنَّ الله سبحانه وتعالى خلق أقواما للجنة وللرحمة فهداهم ووفقهم لأعمال أهل الجنة، وخلق أقواماً للضلالة والنار فخذلهم ومنعهم من الهداية»[2].

٣- ما روي عَنْ عَبْد اللَّه بْن عَمْرو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه **صلى الله عليه وسلم**: (لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلا مِلَّةً وَاحِدَةً قَالُوا وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّه قَالَ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي)[3]، يقول المناوي رحمه الله في شرحه لهذا الحديث: «قال الطيبي الملة في الأصل: ما شرعه الله لعباده ليتوصلوا به إلى جوار الله، ويستعمل في جملة الشرائع دون آحادها، ثمَّ اتسعت فاستعملت في الملل الباطنة، فقيل الكفر كله ملة واحدة، والمعنى: أنَّهم يفترقون فرقا تتدين كل واحدة منها بخلاف ما تتدين به الأخرى، فتسمى طريقتهم ملة مجازاً، وقال بعضهم هذا الاختلاف في الأصول، وأما اختلاف الرحمة فهو في الفروع... (ما أَنَا عَلَيْهِ) أي من العقائد الحقة، والطرائق القويمة، (وَأَصْحَابِي) فالناجي من تمسك بهديهم، واقتفى أثرهم، واقتدى بسيرهم، في الأصول والفروع...»[4].

---

(١) الاعتصام للشاطبي، تحقيق سليم عيد الهلالي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، السعودية، ج ٢، ص ٧٧٦ ٤٧٦.

(٢) تفسير الخازن، ج ٢، ص ٩٤٣.

(٣) سنن الترمذي، كتاب الإيمان، حديث رقم ٥٦٥٢. وقال عنه الترمذي: حديث حسن غريب.

(٤) فيض القدير للمناوي، ضبط وتصحيح أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ٥، ص ٢٤٤.

٤- قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه الْعِرْبَاضُ قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْم ثمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعَظَنَا مَوْعظَةً بَليغَةً ذَرَفَتْ منْهَا الْعُيُونُ وَوَجلَتْ منْهَا الْقُلُوبُ فَقَالَ قَائلٌ يَا رَسُولَ اللَّه كَأَنَّ هَذه مَوْعظَةُ مُوَدِّعٍ فَمَاذَا تَعْهَدُ إلَيْنَا فَقَالَ: (أُوصيكُمْ بتَقْوَى اللَّه وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَة وَإنْ عَبْدًا حَبَشيًّا فَإنَّهُ مَنْ يَعشْ منْكُمْ بَعْدي فَسَيَرَى اخْتلافًا كَثيرًا فَعَلَيْكُمْ بسُنَّتي وَسُنَّة الْخُلَفَاء الْمَهْديِّينَ الرَّاشدينَ تَمَسَّكُوا بهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّوَاجذ وَإيَّاكُمْ وَمُحْدَثَات الأُمُور فَإنَّ كُلَّ مُحْدَثَة بدْعَةٌ وَكُلَّ بدْعَة ضَلالَةٌ)[١]، وهذا دليل على جواز التعدد ومشروعيته، وأنه غير مناف لوحدة الأمة الإسلامية، ذلك أن سنة الخلفاء الراشدين، وما كان عليه الصحابة رضوان الله عنهم اجتهادات متعددة، وآراء مختلفة، فكم من مرويات تؤكد اختلافهم، وتعدد أقوالهم ومواقفهم، في المسائل العلمية منها والعملية، وهم أنوار يهتدى بهم، فيسع كل مجتهد أن يختار من أنوارهم ما يأنس إليه، وفي ذلك توسعة على المسلمين، وإن كتب الفقه والسيرة لتشهد على ذلك، يقول الدكتور صلاح الصاوي: «اتباع الأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، وهذا هو الذي يميز بين أهل السنة من أهل البدعة، فهذه الأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، هي مبنى دين المسلمين، وهي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء، ليس لأحد خروج عنها، ولا منازعة...، وإنَّ استيفاء هذا القدر هو الذي يكفل بقاء المسيرة على الجادة، وانتساب أصحابها إلى أهل السنة والجماعة، ويقيهم من الوقوع فيما وقعت فيه الفرق الضالة، المتوعدة على لسانه صلى الله عليه وسلم، لأنَّ شعار هذه الفرق: هو مفارقة الكتاب والسنة والإجماع، ويحقق لها لزوم الجماعة في أحد معنييها، فقد سبق أن الجماعة قد تأتي بمعنى الاجتماع على المنهج: (ما أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي) وقد تأتي بمعنى الاجتماع على الإمام الذي يحكم الأمة بشرائع الإسلام»[٢].

٥- ما روي عن عَرْفَجَةَ قَالَ سَمعْتُ رَسُولَ اللَّه صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (إنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذه الأُمَّة وَهيَ جَميعٌ فَاضْرِبُوهُ بالسَّيْف كَائنًا مَنْ كَانَ)[٣]، والمراد أنَّه ستكون فتن وأمور حادثة، فمن أراد أن يفرق جمع المسلمين فامنعوه[٤]، وهنا إشارة إلى جواز التعدد ومشروعية الخلاف في مثل هذه الأمور الحادثة، ولكن المحذور الذي يبينه الحديث هو التفرق في مثل هذه الفتن، وهو ما ينبغي الأخذ على يد من اتخذه سبيلاً له، وهنا إشارة أيضا إلى أن هناك أمور خطيرة لا يسمح فيها بتعدد المواقف، بل لا بد من توحيدها، وهي الأمور المهمة التي تفرق كلمة المسلمين وتشتت شملهم، وفي مثل هذه الأمور لا بد من توحيد المواقف وإن اختلفت فيها وجهات النظر، بل ولا بدَّ من إجبار من أراد مخالفة الجماعة على التنازل عن رأيه، والانضمام إلى جماعة المسلمين لتكون كلمتهم واحدة، كما سيتم توضيحه لاحقا في ضوابط التعددية الدعوية.

(١) سنن أبي داود، كتاب السنة، حديث رقم ١٩٩٣.
(٢) الثوابت والمتغيرات، ص ١٩١.
(٣) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، حديث رقم ٢٤٤٣.
(٤) صحيح مسلم بشرح النووي، المجلد ٤، ج ٢١، ص ١٤٢.

٦- ما روي عَن ابْن مَسْعُود رضي الله عنه قَالَ سَمِعْتُ رَجُلا قَرَأَ آيَةً وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ خلافَهَا فَجِئْتُ به النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَأَخْبَرْتُهُ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِه الْكَرَاهِيَةَ وَقَالَ: (كلاكُمَا محسِنٌ وَلا تَخْتَلِفُوا فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا)[١]، فقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم التنوع والتعدد في القراءة، فأقر بذلك الاجتهاد والاختلاف فيه، ولكنه حذر في نفس الوقت من التنافر والتفرق، وبين أن سبب هلاك من سبق كان بسبب هذا التفرق المذموم، وبهذا يتضح لنا أنَّ المراد من المنع من الاختلاف هنا؛ المنع من التفرق بغياً فيما شرع فيه الاختلاف، لأنَّ الواجب أن تبقى الألفة والاجتماع مع مثل هذه الاختلافات المشروعة، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: (كلاكُمَا محسِنٌ).

٧- قوله تعالى: (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) (الأنفال، ٤٦)، وما روي عَنْ سَعِيد بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيه عَنْ جَدِّه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ مُعَاذًا وَأَبَا مُوسَى إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: (يَسِّرَا وَلا تُعَسِّرَا وَبَشِّرَا وَلا تُنَفِّرَا وَتَطَاوَعَا وَلا تَخْتَلِفَا)[٢]، فبعد أن أمر الله سبحانه وتعالى بطاعته، وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولما علم سبحانه أن من الأحكام الشرعية التي أمرنا بها ما هو اجتهادي، حذرنا من التنازع في هذه الأحكام، فهو بذلك أقر الاختلاف المشروع، وحذرنا في الوقت نفسه من التفرق المذموم، وجعل ذلك التفرق سبيلاً للهلاك والفشل، وذهاب القوة، يقول الخازن في تفسير هذه الآية: «(وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ): يعني في أمر الجهاد والثبات عند لقاء العدو، (ولا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُم): يعني ولا تختلفوا فإن التنازع والاختلاف يوجب الفشل والضعف والجبن»[٣]، والنبي صلى الله عليه وسلم، بعد أن أمر معاذاً وأبا موسى رضي الله عنهما بالدعوة، علم أنهما سيجتهدان، وربما اختلفت آراؤهما، فحذرهما من التفرق المذموم، يقول الأستاذ جمال سلطان: «ووجه الاستشهاد هنا قوله صلى الله عليه وسلم: (وَتَطَاوَعَا وَلا تَخْتَلِفَا) فالأمر فيها واضح، والنصيحة محددة، وهي تعني أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم يقدر مسبقاً أنَّ مبررات الخلاف بين الاثنين موجودة، وأنَّ تباين وجهات الرأي والتفكير والنظر واقعة لا محالة، وإلا لما كان هناك معنى للنصيحة أصلاً»[٤]، وهنا إشارة أيضاً إلى وجوب وحدة المواقف في بعض الأمور العامة والمهمة، بالرغم من مشروعية اختلاف الرأي فيها، فالآية هنا وردت في موقف المعركة يوم أحد، لتتوحد المواقف، ولذلك أيضا قال صلى الله عليه وسلم: (وَتَطَاوَعَا وَلا تَخْتَلِفَا).

٨- الآيات التي تبين أنَّ الشرائع والمناهج متعددة، كقوله تعالى: (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ

---

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، حديث رقم ٧١٢٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، حديث رقم ١١٨٢.

(٣) تفسير الخازن، ج ٢، ص ٦٨١.

(٤) فقه الخلاف مدخل إلى وحدة العمل الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠م، مركز الدراسات الإسلامية، برمنجهام، بريطانيا، ص ٢٢.

لكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ)(المائدة، ٤٨)، وقوله تعالى: (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيعًا إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(البقرة، ١٤٨) ، يقول الخازن: «وقيل المراد بالوجهة: المنهاج والشرع، والمعنى: ولكل قوم شريعة وطريقة، لأنَّ الشرائع مصالح للعباد فلهذا اختلفت الشرائع بحسب اختلاف الزمان والأشخاص»[1]، ومن هنا جاء بعد ذلك قوله تعالى: (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ)، وهذه الآيتان الكريمتان تؤكدان سعة المجال في الإسلام لتعدد وتنوع الاجتهادات، فبعد أن بينتا تنوع الشرائع والمناهج الإسلامية، حثت على المسارعة في الخيرات المتعددة، والتسابق إليها، ولما كانت الخيرات ومجالاتها متنوعة، طلب منا التنافس في الحصول على أكبر قدر منها، فعلى المسلم أن يستزيد منها على قدر طاقته.

أما الأدلة العقلية، فمنها:

١- إنَّ سنن الكون كلها قائمة على التعددية، فلو نظر المرء إلى كل المخلوقات لوجدها متعددة ومتنوعة، ولو نظر إلى شعوره تجاه هذا التعدد والتنوع لوجد نفسه مسروراً منه، ومطمئناً إليه، بل لشعر أنَّ هذا التعدد هو من كمال هذه المخلوقات الناقصة، حيث يكمل كل منها الآخر، ويزيد كل منها من حسن الآخر ويجمله، ولنأخذ على سبيل المثال؛ تنوع الأطعمة والأشربة في هذا الكون، فإنَّ هذه المأكولات والمشروبات متعددة بشكل لا يمكن حصره، ويستطيع المرء أن يختار ما يشتهيه وما يناسبه منها، بحسب قدرته على الحصول عليها من جهة، وبحسب الظروف التي تحيط به من جهة أخرى، فما يروق له في الصباح ربما يختلف عما يفضله في المساء، وما يرغبه في الصيف ربما يختلف عما يناسبه في الشتاء، وما يختاره لوجبة الغداء مختلف عما يختاره لوجبة العشاء، وهكذا...، وهو أمام ذلك يشعر بعظيم نعمة الله عليه، إذ سخر له كل هذه النعم، وليتخيل المرء نفسه لو وضع أمام صنف واحد من هذه الأطعمة والأشربة التي لا يكاد يحصيها أحد، فماذا سيكون حاله؟ وماذا ستكون مشاعره؟ ومن هنا نستشعر بأن صفة التعدد والتنوع: هي صفة كمال إيجابية في كل ما سوى الله سبحانه وتعالى، الذي تفرد بالوحدانية، وجعلها صفة كمال له سبحانه، وقد أشرت إلى هذا المعنى في المقدمة، ويؤكد الدكتور محمد عمارة على هذه السنة الكونية، فيقول: «وفي الإسلام تبلغ التعددية المؤسسة على طبع وسجية التنوع والاختلاف مبلغ الفطرة التي فطر الله الناس عليها... قد تكبت أو تقهر، لكنها سنة من سنن الله لا تبديل لها ولا تحويل»[2].

٢- عدم إمكانية قيام أي جماعة بمهام الدعوة كلها، فبعد أن اتسعت دولة الإسلام، وكثرت ثغراتها، أصبح من المستحيل لأي نشاط أو عمل دعوي القيام بكافة هذه المجالات، فلا بدّ من القول بمشروعية التعددية الدعوية في عصرنا الحالي، فضلاً عن القول بكونها سنة الكون حتى في مجالات العمل الدعوي

---

(١) تفسير الخازن، ج ١، ص ٣٩.

(٢) الإسلام والتعددية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، دار الرشاد، القاهرة، ص ٣٢.

في كل عصر ومكان، ويؤكد على هذا ما نشاهده من بعض الاتجاهات التي أخذت بالمنهج الشمولي في الدعوة، قد تقلصت نشاطاتها وانحصرت في بعض المجالات دون الأخرى، أو أعطت جانباً من الاهتمام به أكثر من غيره، حتى غلب عليها، وأصبح سمة أساسية لها، يقول الدكتور يوسف القرضاوي: «إنَّ أية جماعة إسلامية تخطئ خطأ كبيراً إذا اعتقدت أنَّ بإمكانها وحدها أن تحمل عبء إقامة حكم إسلامي معاصر، قادر على مواجهة مشكلات الداخل، ومؤامرات الخارج، بل الواجب على كل الجماعات والحركات أن تتضامن وتتكاتف فيما بينها، ليتكون من مجموعها تكتل إسلامي قوي، يستطيع أن ينفع الصديق، ويرهب العدو»[1].

٣- إنَّ التعدد منسجم مع شمول الإسلام وعالميته، إذ إن هذا الشمول، يجعل من الإسلام ميداناً فسيحاً، متشعب المجالات والنواحي، فلا بدَّ لذلك من تعدد النشاطات الدعوية، وتنوعها، لتغطي هذه المجالات المتنوعة، ولتنسجم الدعوة مع طبيعة هذا الدين من الشمول والعالمية.

٤- إنَّ عصرنا الحالي هو عصر التخصص في جميع المجالات، وذلك ليتناسب مع الوضع الحالي من الاتساع والعمق في وقت واحد، ولذلك تعددت الجامعات في تخصصاتها، وتعددت الكليات في أقسامها، وتعددت المؤسسات في أعمالها، ونحن ننظر إلى هذا التخصص نظرة الاستحسان، ونراه تطوراً مواكباً لتطورات العصر ومستجداته، وكذلك علينا إذا كنا منصفين أن ننظر إلى التعددية الدعوية، والتخصص في نشاطاتها المختلفة، هذه النظرة الإيجابية، التي تجعلها منسجمة مع طبيعة عصرنا ومتطلباته.

٥- إنَّ أساليب ووسائل الدعوة متطورة ومتجددة، وإنَّ مجال الاجتهاد فيها مفتوح أمام العلماء والدعاة، وهذا بدوره يؤدي إلى الاختلاف في الرأي، لاختلاف الواقع، واختلاف الأفهام، ومن ثمَّ فلا بدَّ من أن تتعدد الاتجاهات الدعوية، وفقا لاجتهادات أصحابها وآرائهم.

٦- إنَّ في التعددية الدعوية نماء وحفاظ على الدعوة الإسلامية، فإذا أصيبت إحدى هذه الجماعات الدعوية قامت الأخرى لتسد هذه الثغرة التي خلفتها، فكم من أقاليم أجهضت فيها بعض الحركات الإسلامية، في الوقت الذي وجدت فيه جماعات أخرى تقوم بنشاطاتها، وتتلافى بحكمتها العقبات التي وقعت فيها غيرها.

٧- قياس التعددية الدعوية على التعددية العلمية، واختلاف المذاهب الفقهية، فمع وحدة الدين الإسلامي اختلفت مذاهب العلماء في الفقه الإسلامي على مذاهب متعددة ولم ينكر أحد من العلماء ذلك الاختلاف، بل عده كثير منهم رحمة وتوسعة على هذه الأمة، وكان نماء ومرونة فيها.

أما ضوابط وحدود مشروعية التعددية الدعوية، فمنها:

١- مراعاة الثوابت الأساسية العامة للإسلام، والتي لا يمكن الخروج عنها بحال من الأحوال، وهي الجامع الذي يجمع بين المسلمين، على اختلاف اتجاهاتهم الدعوية، وانتماءاتهم الحزبية، يقول الدكتور

(١) أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، الطبعة الأولى، ١١٤١ هـ، ١٩٩١م، مكتبة وهبة، القاهرة، ص ٧٨١.

فتحي يكن: «في الإسلام قواسم مشتركة كثيرة، جامعة وموحدة، وثوابت متعددة، تمثل أرضية لتلاقي واجتماع الشرائح الإسلامية والمسلمين أجمعين، وليس في الإسلام ما يفرق ويمزق، وما يكفر وينفر، لماذا نقفز أحياناً فوق ما يجمعنا وصولاً إلى ما يفرقنا؟ أليس في ذلك مخالفة لآيات قرآنية صريحة؟!»[1]، ويقول الدكتور صلاح الصاوي: «اتباع الأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، وهذا هو الذي يميز بين أهل السنة من أهل البدعة، فهذه الأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، هي مبنى دين المسلمين، وهي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء، ليس لأحد خروج عنها، ولا منازعة»[2]، ومن هذه الثوابت، ما يلي:

أ-وحدة العقيدة: وتتمثل بالتبني الاعتقادي للإسلام، والإيمان به كاملا غير منقوص، والدعوة إليه دون غيره، والكفر بما سواه.

ب-وحدة الغاية: وتتمثل في السعي إلى مرضاة الله سبحانه وتعالى، والتطلع إلى تطبيق النظام الإسلامي في حياة الناس، وتحكيم شرع الله تعالى في أرضه، وبناء الفرد المسلم، والأجيال والمجتمعات الإسلامية.

ج- وحدة المصادر والموارد: وتتمثل في الاعتماد الكلي على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وسيرة الخلفاء الراشدين ، وما أجمعت عليه الأمة الإسلامية، والاجتهاد في الأخذ من هذه المصادر، والعمل بمقتضاها.[3]

٢- حصر الخلاف في نطاق المسموح به في الاجتهاد، بحيث لا يخرج عن الثوابت المذكورة، وبحيث لا يعيق النشاطات الأخرى، فالتعددية الدعوية: تنوع داخل نطاق الإسلام، يسمح لكافة العاملين فيه ممارسة نشاطاتهم، دونما خروج عن هذا النطاق، أو إلغاء لأي نشاط آخر، فإذا خرجت التعددية عن نطاق المسموح به من هذه الثوابت، فقد يصدق عليها مصطلح التفرق في الدين، الذي حذرنا الله تعالى منه، ويشير إلى ذلك كلام الإمام الشاطبي رحمه الله حيث يقول في كتاب الاعتصام: «وذلك أنَّ هذه الفرق إنما تصير فرقاً بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين، وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعاً، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية... ويجري مجرى القاعدة الكلية؛ كثرة الجزئيات، فإنَّ المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة، عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة، كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضاً، وأما الجزئي؛ فبخلاف ذلك، بل يعد وقوع ذلك من المبتدع له؛ كالزلة والفلتة...»[4].

---

(١) إشكاليات دعوية وحركية في غيبة المرجعية الراشدة، مجلة المجتمع، العدد ٩٧١١، بتاريخ ٠٢/ رجب/١٤١٦ هـ، ٢١/٢١/١٩٩٥م، ص ٤٤.

(٢) الثوابت والمتغيرات، ص ١٩١.

(٣) انظر وحدة العمل الإسلامي، للدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، ص ٣٥ ٤٥.

(٤) الاعتصام للشاطبي، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣م، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، السعودية، ج ٢، ص ٢١٧ ٣١٧.

كما أنَّ التعددية إذا لم تسمح للآخر بممارسة نشاطه كانت تناقضا وتناسخا، وكانت بغيا على الآخر، وهو التفرق المذموم، لأنَّ التناقض هو الذي يبعد الضد وينفيه، أما التعددية فهي امتداد أفقي يتسع لأكثر من واحد، فلا تسعى لإلغاء الآخر، بل تكفل له حقه المشروع، يقول الدكتور محمد عمارة: «بل إن السبيل الإسلامية، التي حددها الإسلام، والتي تميزت بها شريعته، في حل المتناقضات بين فرقاء التعددية وأقطاب الاختلاف، جاءت طبيعتها وآلياتها ومقاصدها، لتكرس قيام هذه التعددية عند المستوى الوسطي، الذي لا يذهب إلى إلغاء الآخر ونفيه... ولا إلى التشرزم والقطيعة، التي لا رابط ولا جامع يوحد بين فرقائها، فلقد رفض الإسلام مذهب الصراع، سبيلاً لحل التناقضات بين فرقاء التعددية، لأنَّ الصراع غاياته؛ صرع وإفناء ونفي للآخر»[1].

٣- صياغة منهج حركي واضح، فمن الأمور الهامة التي تضبط حركة التعددية الدعوية؛ أن يكون لكل مجموعة منهج دعوي، واضح المعالم والأهداف الخاصة، فليست الدعوة عملاً ارتجالياً يخبط فيه أصحابه خبط عشواء، وإنما هي عمل منهجي علمي دقيق، لا بدّ له من الدراسة والتخطيط وفق معايير متعددة، يقول الأستاذ جمال سلطان: «فإذا كانت الحركة أو الفرد العامل لا يملك منهجاً واضحا للعمل، ورؤية فكرية مضبوطة، فسوف يكون أكثر عرضة للتخبط والتيه، والتوظيف الخاطئ للطاقات... فعلى الحركة التي ترى نفسها عاجزة عن صياغة منهج حركي واضح وصادق وجاد، يمكنه أن يهدي برامج مرحلية عملية، لتفريغ النشاط فيها، بما يدفع بمسيرة الإسلام خطوات إلى الأمام، أو ترى نفسها عاجزة عن تحديد رؤية تحكم التحولات الفكرية التي تدور في الواقع وتحتملها الحركة، مثل هذه الحركة عليها أن تحل نفسها في هدوء، وتترك الخيرة لأعضائها أن يتعاونوا مع فصائل أخرى تملك هذه الشروط، أو حتى يبقون فرادى، يقدمون ما يستطيعونه من عون للإسلام في حدود جهدهم»[2].

٤- مراعاة كافة الجوانب الدعوية الأخرى، لمن اقتصر على جانب واحد أو اتجاه معين في عمله، فلا بدّ من الإحاطة بالحد الأدنى من الجوانب الدعوية الأخرى، لأن هذا التخصص لا يعني الاستغناء والترك لكافة المجالات الأخرى، بل هو تركيز في الدعوة على أحد هذه الجوانب الدعوية، وتغليب لها على غيرها، ولذلك كان من الصعب الفصل التام بين الاتجاهات الدعوية، لأنها تتداخل فيما بينها، كما أشرت إلى ذلك في أثناء الحديث عن مظاهر التعددية الدعوية، فالأمر لا يعدو كونه تغليبياً نسبياً، يقول الدكتور ياسر برهامي: «فمن هذه المحاذير أن لا يكون انشغال الأفراد والجماعات بما يرونه أفضل الأعمال سبباً لتركهم الواجبات الأخرى التي تمثل الحد الأدنى من الالتزام بالإسلام»[3].

٥- أن يكون التعدد تخصصياً وتكاملياً، فالتعدد تعاون وتنمية للعمل الإسلامي، وإعطاء لكل اتجاه حقه من الجهد والعمل، وتوزيع للمهام بين الشركاء في العمل الدعوي، مما يؤدي بمجموعهم إلى الكمال

(١) الإسلام والتعددية، ص ٩١ ٠٢.
(٢) فقه الخلاف، ص ٧٧ ٨٧.
(٣) فقه الخلاف بين المسلمين، ص ٩١.

المنشود، والشمول المطلوب في الدعوة إلى الله تعالى، وقد أشار سبحانه وتعالى إلى التخصص في قوله: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ)(التوبة، ١٢٢)، ومع اتساع مجالات العمل الدعوي من جهة، ولدقة وتفرع كل اتجاه من جهة أخرى، كان من اللازم اللجوء إلى التخصص لتغطية هذه المجالات المختلفة، وفي هذا يقول الدكتور صلاح الصاوي: «إنَّ التعدد المقبول في ساحة العمل الإسلامي المعاصر؛ هو تعدد التخصص والتنوع، وليس تعدد التضاد والتنازع، لا يمتهد السبيل للقبول المرحلي بتعدد فصائل العمل الإسلامي، إلا إذا كان تعدد تنوع وتخصص، بأن اتفقت هذه الجماعات فيما بينها على أن تتكافل في أداء فروض الكفايات... لو كان الأمر على هذا النحو، وكفوا ألسنتهم عن التقاذف فيما بينهم بالتهم والمناكير، وجمعتهم المجالس للتنسيق والتعاون وتبادل الرأي، وجددوا مفهوم الأمة في العمل الإسلامي، ودعوا إلى نبذ التعصب والتحزب الجاهلي، الذي يربط الولاء باسم أو رسم دون الكتاب والسنة، لو فعلوا ذلك لهدوا إلى سواء السبيل، ولا متهد السبيل للقبول المرحلي بهذا التعدد، باعتباره خطوات مرحلية جادة، في الطريق إلى جماعة المسلمين»[١].

٦- التفريق بين المجالات التي يسمح فيها بتعدد المواقف، وبين المجالات التي تتطلب موقفاً موحداً من جميع الدُعاة بالرغم من تعدد الاجتهادات والآراء حولها، فالتعدد وإن كان مسموحاً به وهو سنة من سنن الكون كما أشرت مسبقا، إلا أن هناك أحوالا يتوجب فيها توحيد المواقف، كالمهمات الكبرى الخطيرة التي تتعلق بمصير كافة المسلمين، والتي تناط بإمام المسلمين أو بأهل الحل والعقد فيهم، لاتخاذ الموقف المناسب تجاهها، ككثير من المواقف الجهادية والسياسية، التي تتعلق بمصير الأمة، أو يسري تأثيرها إلى الاتجاهات الدعوية الأخرى، فمثل هذه المواقف تحتاج إلى شرعية من جهة، وتحتاج إلى توحيد الموقف من جهة أخرى، فليس الأمر موكولاً إلى فرد معين، أو إلى اتجاه دون غيره، كما أنه لا بدَّ من التنازل للآخرين في وجهات النظر عند اختلافها في مثل هذه المواقف، يقول الأستاذ جمال سلطان: «... إنَّ النصوص حرصت حرصا واضحا على التوجه إلى الموقف الحركي، وتغاضت عن الموقف الفكري النظري، وهذا يعني أنَّ النبي **صلى الله عليه وسلم** اعتبر الخلاف الفكري النظري غير منكر في ذاته، ولا فاسد ولا مردود، بينما اعتبر الفاسد والمردود؛ هو الخلاف الفكري إذا ترجم إلى سلوك عملي، بصورة تهدد وحدة الأمة، وتؤثر سلبياً على الجماعة المسلمة»[٢]، وقال الدكتور صلاح الصاوي: «وعلى هذا فلكي يمتهد القبول بالتعدد في فصائل العمل الإسلامي، والتسليم لكل فصيل بترتيب أموره الخاصة، المتعلقة بالدعوة والتربية ونحوه، فإنَّ كل ما يتعلق بقضايا المواجهة مع الخصوم، حرباً أو سلماً، يجب أن يرجع فيه إلى أهل الحل والعقد، وأن يتعامل معها العمل الإسلامي باستراتيجية واحدة، من خلال

(١) الثوابت والمتغيرات، ص ٧٤١ ٨٤١.
(٢) فقه الخلاف، ص ٥٢.

هذا الإطار، إذ ليس لفصيل من هذه الفصائل أن يستقل بقرار في مستقبل العمل الإسلامي كله، وأن يجره إلى مواجهة شاملة، بناء على تقديراته وحساباته وحده، ولاسيما وأنَّ آثار هذا العمل، لا يستقل وحده بتحمل نتائجها سلباً أو إيجاباً، لكنها ستمتد بطبيعة الحال لتشمل كافة فصائل العمل الإسلامي، ويصطلي الجميع بأوارها، أو ينعم بآثارها»[1].

٧- إنَّ من الضوابط الأساسية في التعددية الدعوية أن يكون انتماء أفرادها إلى المبادئ لا إلى الأشخاص والأسماء، لأنَّ الأمر إذا أصبح ولاء وانتماء للأشخاص، فإنه يكون تحزباً وتعصباً مذموماً، وهو ما يؤدي غالباً إلى الخروج عن المبادئ المرسومة له، فتذهب ثمراته، بل وتكثر سلبياته وتتعداه إلى الآخرين، ويتحول من عنصر مساهم في العمل الدعوي إلى عنصر تفكيك وتأخير للمسيرة الدعوية، ولو نظر المسلمون إلى سبب قيام دعوتهم داخل الاتجاه الذي اختاروه ليعملوا من خلاله لعلموا أنه خالص لوجه الله تعالى، وليس لذات الشخص الذي تعاونوا معه، فلماذا يتوجه البعض نحو الولاء لحزبه دون غيره والتعصب المقيت له، فتراه يقبل كل ما صدر من حزبه ولو كان خطأ أو باطلاً، ويرفض ما صدر من غير حزبه ولو كان حقاً.

هذه هي بعض الضوابط الأساسية التي رأيتها تضمن تناسق وتآلف فصائل التعددية الدعوية، على اختلاف اتجاهاتها، وعلى اختلاف الأماكن والأحوال، إلى غير ذلك من ضوابط أخرى ربما يضيفها البعض، وذلك حتى نتوصل إلى الصورة التي يمكن أن تكون التعددية الدعوية معها مقبولة، وعاملاً إيجابياً، وسنة كونية مفيدة، ومن هنا فلا يرى الباحث بأساً بوجود التعددية الدعوية بضوابطها المذكورة، بل يرى ذلك مثرياً للدعوة، وباعثاً لها على النهوض والتقدم، وموصلا إلى الشمول والكمال في مسيرتها، وضامنا لها بقائها واستمراريتها.

* * *

(١) الثوابت والمتغيرات، ص ٦٠٢.

التعددية الدعوية بين الواقع والواجب

إنَّ الحديث عن التعددية الدعوية من الوجهة الفكرية والنظرية أمر ربما يكون سهلاً إذا ما قارناه بالواقع العملي لهذه الظاهرة، إذ الاختلاف النظري لا يعدو كونه وجهة نظر اجتهادية، قابلة للأخذ والرد والمناقشة والتمحيص، والخروج من ذلك برأي سليم سديد، ومن ثمَّ وضع صورة مثلى للتعددية الدعوية كي تطبق في الواقع العملي، بضوابطها وأبعادها، مما يؤدي الفائدة المرجوة منها، ويبعد عنها المساوئ والسلبيات الطارئة عليها.

فالواقع العملي الملموس للتعددية الدعوية يجمع بين إيجابيات محمودة، وسلبيات مذمومة، ومن البصيرة في الدعوة إلى الله تعالى رصد إيجابياتها في العمل الدعوي، وحسن الإفادة من هذه الإيجابيات، ورصد سلبياتها، ومن ثمَّ محاولة وضع بعض المعالم التي تعالج هذه السلبيات، وتخفف من آثارها، ليتم الوصول بالتعددية الدعوية إلى الأمل المنشود، الذي يرقى بمستوى العمل الإسلامي، ويجني المسلمون ثماره اليانعة.

أ - من إيجابيات التعددية الدعوية، ما يلي:

١ - التعاون على تحقيق الأهداف المشتركة، وإحياء نظرة التكامل والتخصص بين فصائل العمل الإسلامي على كافة اتجاهاته: ذلك لأنَّ الهدف الذي تنشده كافة النشاطات الدعوية على اختلاف اتجاهاتها؛ هو تحقيق مرضاة الله تعالى، بتبليغ الإسلام للناس، وتعليمهم إياه، وتطبيقه في واقع حياتهم، وهذا الهدف هو الجامع والقاسم المشترك بين كافة فصائل العمل الإسلامي.

والتعددية الدعوية تمثل التعاون الحقيقي في تحقيق هذا الهدف المشترك، انطلاقاً من قوله تعالى: **(وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)** (المائدة، ٢)

ومن خلال هذا التعاون تقوى نظرة التكامل بين كافة الاتجاهات الدعوية المختلفة، إذ يعلم الجميع أنَّ هدفهم واحد، وكل يقوم بالعمل على حسب قدراته، وبحسب ما يحسنه، فكل اتجاه يقوم بفرض كفائي، يسقط إثمَّ تركه عن المسلمين، يقول فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح عند حديثه عن هذه الإيجابية: «فإنَّ مثل الدُعاة للإسلام والعاملين له، على مختلف مناهجهم وأساليبهم، مثل قوم اجتمعوا على حوض ماء كبير، يصبون فيه دلاءهم وأوعيتهم، فإنَّ الماء سيرتفع إلى مستوى واحد في جميع أطراف الحوض، مهما قل عدد الدلاء أو كثر، أو اختلفت أحجامها أو جهاتها»[١].

٢ - ضمان شمول الدعوة الإسلامية لكافة الاتجاهات الدعوية المطلوبة، وذلك بإحياء نظرة التخصص في العمل الدعوي: ذلك لأنَّ العمل الدعوي لم يعد أمراً بسيطاً ذا حدود ضيقة، وإنما أصبح من السعة والانفتاح بحيث يصعب على جماعة واحدة، أو نشاط واحد، القيام بمهمة الدعوة كاملة، كما هو حال النشاطات الأخرى العلمية والصناعية والطبية وغيرها.

(١) وحدة العمل الإسلامي، ص ٧٦ ٨٦.

ففي هذه التعددية الدعوية مواكبة لتطور العصور وكثرة متطلباتها، وسد للثغرات الدعوية بشكل أفضل وأوسع، مما يتيح للعمل الدعوي بمجموعه أنْ يقوم بمهمة الدعوة على الوجه المطلوب من الكمال المنشود، فلا يمكن أن يتحقق الكمال للدعوة في عصرنا الحاضر إلا بالتخصص، وتوزيع الأعمال، والتعددية الدعوية تمثل هذا الأمر، وتظهره على ساحة العمل الإسلامي.

٣- استيعاب أكبر عدد من المسلمين في نطاق العمل الإسلامي: فالمسلمون مع وحدة دينهم وملتهم، ومع وحدة أهدافهم الدعوية العامة، لا بدّ أن يختلفوا في مناهجهم وأساليبهم ووسائلهم، والتعددية الدعوية تعطي الفرصة لكل مسلم جاد في حرصه على الدعوة أن ينخرط في سلكها، ويعمل في نطاقها، فالحجة قد أقيمت على الجميع، وما من مجال أو اتجاه إلا وقد قام نشاط أو أكثر لتحقيقه، فما على المسلم إلا أن يختار ما يناسبه ويحسنه ليعمل به في الساحة الدعوية.

ويؤكد على هذا المعنى فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح، حيث يقول: «ولا يمكن لجماعة واحد مهما بلغ شأنها، وعلا كعبها أن تستوعب الناس جميعا على مختلف مذاهبهم ومشاربهم واجتهاداتهم، كما لا يصح أن تفرض عليهم فرضاً، وإلا نفرنا بذلك الناس من العمل الإسلامي، وفسحنا المجال للقاعدين عن العمل أن يعتذروا عن قعودهم، ويبرروا لواقعهم كما يحدث كثيراً في بلاد المسلمين»[(١)].

٤- الهمَّة في العمل والجودة في الإنتاج الدعوي: ذلك لأنَّ التعددية الدعوية عندما تفسح المجال لكل مسلم، أن يقوم بالدعوة إلى الله تعالى، من خلال ما يختاره هو، ويرى نفسه محسناً لما اختاره، فلا بدَّ وأن تكون همته في العمل أعلى، ونشاطه فيه أكثر، لأنَّ الاختيار كان منه، فعليه أن يحقق ثمرات أكبر، ويزيد إنتاجه، وتبرز جهوده، فلم يفرض عليه نشاط دعوي معين، ولم يقصر على اتجاه واحد، مما يستدعي أن يكون مبدعا ومحسنا في عمله.

٥- فسح المجال للتجارب الدعوية المتنوعة: ذلك لأنَّ التعددية الدعوية تعطي الفرصة لكل من يرغب في العمل الإسلامي أن يقيم تجربته التي يراها، والتي تثري بدورها العمل الإسلامي، فتستفيد من هذه التجربة الاتجاهات الدعوية الأخرى، والأجيال الإسلامية القادمة، بحيث تتم دراستها، وتقويمها، والبناء عليها من خلال التعرف على إيجابياتها وسلبياتها، وتفعيل هذه الإيجابيات، وتفادي تلك السلبيات، فتكون هذه التجارب رصيداً للدعاة اللاحقين، وتكون بذلك دعوتهم أكثر نضوجاً.

ويؤكد على هذا فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح، حيث يقول: «فسح المجال لأكثر من تجربة عملية في نطاق الدعوة الإسلامية، حسب الاجتهادات والآراء العلمية، لتستفيد منها الأجيال جيلا بعد جيل، ويأخذ الناس من مجموعها ما يرونه صالحا للدعوة في زمنهم وبلدهم... وإنَّ مما يضعف العمل الإسلامي اقتصاره على تجربة واحدة، أو رأي واحد»[(٢)].

---

(١) وحدة العمل الإسلامي، ص ٦٦ ٧٦.

(٢) وحدة العمل الإسلامي، ص ٨٦.

٦- بروز روح التطوير والتجديد في مسيرة العمل الإسلامي، مما يناسب الأماكن المتعددة والأحوال المختلفة: ذلك لأنَّ الثغرات الدعوية متعددة ومختلفة من مكان لآخر، ومن زمن لآخر، وهذا يقتضي وأن يتطور العمل في حقل الدعوة الإسلامية، بحيث يواكب التطور الزماني والمكاني، والمراد بتطور العمل الدعوي؛ تناسبه مع الواقع الذي يقوم فيه، وذلك بدراسة الواقع وفقه الدعوة وفهمها على وجه تتم به معالجة هذا الواقع بأفضل الطرق والأساليب المناسبة، وبصورة مثالية سليمة، فلكم تخبط بعض الدُعاة في دعوتهم بسبب جمودهم الدعوي!!

يقول فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني في حديثه عن هذه الإيجابية: «بروز روح التجديد والتطوير للعمل الإسلامي بما يناسب الأماكن والأحوال، فكثيراً ما يصاب العمل الإسلامي بشيء من الركود والجمود، فحين تتعدد الجماعات الإسلامية وتتقارب، تنظر كل جماعة في عمل الجماعة الأخرى، فتأخذ من محاسنها، وتدع قصورها، وتستفيد من تجربة غيرها»[١].

٧- شيوع روح التنافس في العمل الإسلامي والتسابق في الخيرات: ذلك لأنَّ التعددية الدعوية تفسح المجال للدعاة العاملين في الساحة الدعوية أن يتسابقوا في دعوتهم حتى يتوصلوا إلى الكمال، فمواطن الخير ودرجاته متفاوتة، ولهذا حثَّ الإسلام على التنافس والتسابق في الخيرات، يقول الله تعالى: (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ) (البقرة، ١٤٨)، فبعد أن بيَّن الله سبحانه وتعالى أنَّ الشرائع والمناهج متعددة حث على التسابق في مجالات الخير المختلفة، والازدياد منها. ويوضّح ذلك فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح بقوله: «شيوع روح التنافس والتسابق إلى الكمال، فإنَّ التنافس والتسابق فطرة بشرية، فتحرص كل جماعة على أن تكون أحسن من غيرها، وأسبق في مجال الخير من أخواتها، وتتحاشى مواطن النقد عليها من قبل الآخرين، ولا عيب في هذا التنافس الكريم ما دام في سبيل الله ورضوانه»[٢].

٨- ضمان استمرارية العمل الإسلامي: ذلك لأنَّ التعددية الدعوية تمنح المسيرة الدعوية روح التطور والنماء، فكلما قام اتجاه دعوي جديد كلما ازداد العمل الإسلامي، وبهذا النماء نضمن استمرارية الدعوة إلى الله تعالى، ولا سيما في عصرنا الحالي، الذي تواجه الدعوة فيه العقبات الكثيرة، فلربما توقف نشاط، أو أجهض آخر، فيترك خلفه ثغرة دعوية، وبالتعددية تسد هذه الثغرات، وتجبر تلك العثرات.

ويؤكد على هذه الإيجابية فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح، حيث يقول: «ضمان استمرارية العمل الإسلامي في حالات المحن والمصائب، فلو قدر على جماعة من الجماعات أن تمتحن قبل غيرها، أو دون غيرها، استمر العمل من قبل الجماعات الأخرى، حتى يكتب الله لهذه الأمة ما يعوضها عما فقدت، فإنَّ

(١) وحدة العمل الإسلامي، ص ٨٦ ٩٦.
(٢) وحدة العمل الإسلامي، ص ٩٦.

الابتلاء والامتحان سنة ثابتة في دعوات الأنبياء والصالحين من عباد الله، قال تعالى: (ألم × أَحَسِبَ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا أن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ × وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِين)(العنكبوت، ١ ٣)»[1].

٩- إنَّ التعددية الدعوية هي تطبيق عملي لجواز الاختلاف في الآراء ووجهات النظر:

فلو لم نسمح بهذه التعددية الدعوية، لما كانت هناك فائدة عملية من الاجتهاد في الدعوة إلى الله تعالى، ولتضاربت وأخفقت المسيرة الدعوية بين الدعاة، لأنَّ الاختلاف في الآراء ووجهات النظر فطرة بشرية، وحاجة دعوية، والمجال في الدعوة مفتوح للاجتهاد والعمل، وبهذا تكون التعددية منسجمة مع طبيعة البشر من جهة، ومع طبيعة الدعوة من جهة أخرى، وتكون تجسيداً عملياً، وثمرة إيجابية، للاختلاف في الآراء.

ومن خلال تلمس الإيجابيات للتعددية الدعوية، يمكننا أن نستشعر أهميتها في العمل الدعوي، ولا سيما في عصرنا الحاضر، فهي بمثابة الروح للعمل الدعوي، إذ بها نماؤه، وبها المحافظة عليه، ومن هنا كان لا بدّ من استشعار هذه الإيجابيات، والتركيز عليها، ومحاولة الاستفادة القصوى منها، ومن ثمَّ تنميتها، وهذه الإيجابيات ليست مقصورة على ما ذكر، بل من طبيعتها النماء، والتغير، فما يلاحظ من الإيجابيات، ويبرز في مكان وزمان، ربما يكون مغايراً لما يبرز في زمان ومكان آخر، وذلك لاختلاف الواقع الدعوي أيضاً، ولاختلاف الوعي بين أفراده، ومدى الانسجام بينهم، مما يحتم علينا الإفادة من هذه الإيجابيات، ويؤكد ضرورة تفعيل دورها في الساحة الدعوية.

ب- من سلبيات التعددية الدعوية، ما يلي:

١- طغيان الحزبية بين أفراد العاملين في حقل الدعوة، وانتشار التعصب المذموم، الذي يذهب بالبصيرة، فيجعل المرء يرى من يعمل في تجمعه أخاً له أخطأ أم أصاب، ويرى من كان خارج تجمعه كأنه عدو له، وربما وصفه بالخروج عن دينه وعن جماعة المسلمين، ويمكن أن نوضح هذا الأمر بملاحظة النقاط التالية:

١- طغيان فكرة جماعة المسلمين، لدى إحدى هذه التجمعات، بحيث يستشعر العاملون في نطاق هذا التجمع أو غيره بأنهم المصيبون في دعوتهم، وأنهم وحدهم جماعة المسلمين، وأنَّهم يمثلون الأمة الإسلامية، وكأنهم أوصياء على الإسلام وأهله، فيتصرفون في دعوتهم ونشاطهم، دون مراعاة لغيرهم، إذ يرون غيرهم تبعاً لهم، وقد تحدث الأستاذ عمر عبيد حسنه عن هذا الداء، فقال: «الطائفة الجديدة: وقد تكون أخطر الإصابات اليوم على الإطلاق: انقلاب بعض الجماعات والحركات الإسلامية إلى طوائف منفصلة عن جسم الأمة، وأهدافها، وشعورها بتميزها، واستعلائها، وأنها الناطق باسم الإسلام، والممثل الشرعي والوحيد له، مما جعلها تنظر للآخرين بنوع من الارتياب، والإدانة، والاتهام،

(١) وحدة العمل، ص ٠٧.

الأمر الذي أخرجها من مهمتها في الهداية، والترشيد، وإلحاق الرحمة بالناس، إلى نطاق المواجهة، والصراع، والحكم بالتجريم، والتأثيم...»[1].

٢- الانتقال من الولاء للمبادئ، والإخلاص للدعوة الإسلامية، إلى الولاء للأسماء والأشخاص، بحيث انقلبت الوسائل إلى غايات، يضحي البعض في سبيل تحقيقها، ولو على حساب مبادئهم التي اجتمعوا عليها، وذلك بسبب الجهل وضعف الإخلاص في النفوس، وطغيان الهوى المتبع، فكم من بصيرة عميت بسبب هذا الداء، حتى أصبح بعض هؤلاء لا يرون في عملهم إلا حقا، ولا يرون في عمل غيرهم إلا باطلاً، وذلك بغياً وظلماً، ويتحدث الأستاذ عمر عبيد عن هذه السلبية، فيقول: «عدم القدرة على تقديم نماذج سليمة وعملية، للولاء للفكرة والرسالة، تغري بالاتباع، وتشكل الرد الطبيعي على الولاءات البدائية للوطن، والقوم، والقبيلة، والأسرة، وسائر الولاءات الإقليمية الأخرى، أو الولاء للأشخاص، والدوران في فلكهم، مما يسود العالم الإسلامي اليوم... وفي ذلك ما فيه من الارتكاس في البدائية، والمساهمة السلبية بتقطيع أوصال الأمة المسلمة الواحدة، وبعث لكل الأمراض التاريخية، ونخوات الجاهلية، التي وضعها الرسول صلى الله عليه وسلم، تحت قدميه، فأصبحت بانتكاستنا، وانقلابنا على أعقابنا، فوق رؤوسنا...»[2].

٣- الاهتمام بالكم بدلاً من الكيف، فقد جعلت هذه التجمعات المصابة بهذا الداء الفتاك؛ هدفها الأول: الدعوة لتجمعها من أجل أن يزداد أعداد من ينتمون إليها، فقصرت في وضع الخطط والمناهج الدعوية النافعة، وانشغلت عن دعوة الناس لدين الله تعالى، وأصبح همها الأول: دخول فرد ما في ظلها، وانتظامه في مسيرتها، يقول في ذلك الدكتور فتحي يكن: «ومن الأمراض الفتاكة التي تصيب الحركات عموما والتي أصابت هذه الفئات انشغالها بالكم عن الكيف، وانصرافها إلى توسعة رقعة انتشارها بدل تركيز هذا الانتشار وتأصيله وتجذيره... والإسلام على عكس هذا تماماً، فقد اهتم بالنوع لا بالعدد، وشغل باستنهاض القيم في الإنسان والارتقاء به في مدارج الكمال البشري، ولم يكن همه يوماً تكديس الأفراد للوصول إلى رقم أكبر!»[3].

٤- ضعف النقد الذاتي ، والمراجعة الذاتية للعمل الدعوي الذي تقوم به هذه التجمعات، ومن ثمَّ إلقاء التبعية على الغير، والقذف بالتهم، وإطلاق الألسن، وانتشار سوء الظن بالآخرين، يقول في ذلك الأستاذ عمر عبيد عند حديثه عن إصابات العمل الإسلامي: «سيادة العقلية الذرائعية: ولعل في مقدمة هذه الملامح، ما أشرنا إليه في أكثر من موقع من سيادة العقلية الذرائعية التي تعفي النفس من المسؤولية عن التقصير والبحث في أسبابه ووسائل علاجه، بإلقاء التبعة على الآخرين... إنه القوت الذي تقتات به معظم الحركات الإسلامية، وتبرر استمرار وجودها ، دون أن تتوقف ولو قليلاً عند القابليات، وتبحث

(١) مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، ص ٦٢١.
(٢) مراجعات، ص ٥١١.
(٣) الإيدز الحركي، ص ٤٥.

في طبيعة تشكيلها الثقافي غير السليم، الذي يمكن الآخرين منها... تطرح هذه المسوغات دون أن تشعر وتعي أنها بهذا إنما تدين نفسها، لا تبرئها، وتحكم على أشخاصها أنهم دون سوية فهم العصر، والتعامل معه...»[1].

٥- انتشار فقه الإقصاء، بحيث لا يرى هؤلاء الدُعاة غيرهم على الساحة الإسلامية، فهم يتخذون الإقصاء ونفي الآخر مبدءاً لهم، مع أنَّ التعددية الدعوية تمثل الوسطية في هذا الأمر، فهي تنوع واعتراف بالآخر، بدلاً من نفيه والقضاء عليه، فهم على طرف من الإفراط والميل في هذه المسألة.

٦- عدم التنسيق في العمل الدعوي بين كافة الاتجاهات الدعوية، مما يضيع الجهود ويبعثرها، فكم من جهود بذلت في عمل دعوي ضاعت هباء، أو أثمرت ثمرات بسيطة مقارنة مع ما يمكن أن تنتجه هذه الجهود إذا ما تم التنسيق بين العاملين فيها، بل ربما تضاربت الجهود وتناقضت، وحاول كل تجمع سلب ما يود الآخر القيام به، والقيام بوضع العقبات أمام الآخرين حتى لا يتمكنوا من سبقهم إلى ذلك العمل، مما يضيع كثيراً من المجهودات والأموال، ويؤثر سلباً على العمل والدعوة، ويؤكد على هذا فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح عند حديثه عن سلبيات تعدد الجماعات الإسلامية، حيث يقول: «ما قد يحصل من إضاعة كثير من جهود المسلمين، حيث تبذل كل جماعة جهودها في الأمر الذي بذلته الأخرى، في الوقت الذي يحتاج العمل الإسلامي إلى بذل الجهود في ميادين أخرى، أو بطريقة مغايرة، ولا سيما في الأحوال التي يقل فيها العاملون، وتكثر فيها الحاجات والمتطلبات!»[2].

٧- تكرار الكثير من الأخطاء التي وقع فيها الآخرون، فإنَّ من يتابع مسيرة الحركات الإسلامية بشكل عام، على مستوى العالم الإسلامي، يرى بشكل واضح؛ مدى تقصير الدُعاة في الاستفادة من تجارب الآخرين ودراستها، مما يؤدي إلى الوقوع في أخطاء مماثلة، وقع فيها من سبق، وذلك لأن كثيرا من الدُعاة يبني عمله بشكل انفرادي مستقل، فيخوض التجربة الدعوية من حيث بدأت، فيقع فيما يمكن تلافيه لو استفاد من تجارب من سبقه، فيبقى هذا العمل القاصر يراوح مكانه، بدلاً من السير والنمو، وإذا كان تتبع الدراسات السابقة في البحث العلمي النظري شرطاً من شروطه، فإنَّ اشتراط هذه الدراسات أشد وآكد في النشاط العملي، لأنَّه أشد خطراً، وأبعد أثراً، ويؤكد على هذه السلبية فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح عند حديثه عن سلبيات تعدد الجماعات الإسلامية، بقوله: «تكرار كثير من الأخطاء التي يقع فيها العاملون، والجماعات الإسلامية، وذلك للابتعاد الواقع فيما بينها، وعدم الاستفادة من تجارب بعضها، فإذا بالأخطاء تتكرر، وقد يكون ضحيتها مجموع المسلمين...!»[3].

٨- سريان المخاطر والمصائب التي تنزل بإحدى هذه النشاطات أو الاتجاهات على النشاطات والاتجاهات الأخرى، فكم من تصرف غير حكيم، من نشاط دعوي، جر سلبيات كثيرة على غيره من الاتجاهات الدعوية، بشكل مباشر أو غير مباشر.

---

(١) مراجعات، ص ٩٠١.

(٢) وحدة العمل، ص ٣٧.

(٣) وحدة العمل، ص ٣٧ ٤٧.

٩- تولي المناصب القيادية في بعض الحركات الإسلامية من قبل من ليسوا بأهلها، إمَّا بسبب جمودهم وعدم مرونتهم، أو بسبب تحمسهم والسير وراء عواطفهم،فبعض النشاطات الدعوية اليوم يقوم عليها شباب متحمس، ربما كانت نيته خالصة لوجه الله تعالى، إلا أنه غير مؤهل لحمل عبء الدعوة الإسلامية، فتغلبت عليه عاطفته وحماسه في مواجهة العقبات التي تواجه مسيرته الدعوية، فيخوض بمن معه من المسلمين المخاطر والمشكلات، فيتخبط في تصرفاته، وتسيطر عليه ردة الفعل الآنية، ويأخذه الشعور بالعزة، والتمسك بهذا العمل الذي يراه حقاً لا خلاف فيه، فيفقد الثقة بغيره من الدُعاة الذين سبقوه، فلا يلقي لقولهم بالاً، بل ربما شكك في رأيهم ونيتهم، فيفشل في عمله ويضل، ويجر من المصائب والفتن إلى الساحة الدعوية ما لا يعلمه إلا الله، ومن هذا المدخل الخطير يتسلل الأعداء ليزيدوا من هذا الحماس القاتل، حتى يوقعوا المسلمين في مخاطر كبيرة فيما بينهم، ويشوهوا صورتهم أمام الناس، مما يجعل النتائج قاسية على هؤلاء الدعاة، ويزيد من الآثار السلبية الوخيمة على غيرهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

١٠-وقوع العديد من المسلمين في الحيرة والاضطراب تجاه هذه النشاطات الدعوية المتعددة، وذلك لسوء واقعها العملي، ولعدم تكيف هؤلاء المسلمين مع مفهوم التعدد والتنوع المشروع، فيرون أنفسهم أمام متناقضات، لا يستطيعون التمييز بينها، فلا يعرفون إلى أيها يتوجهون، ومع أيها يعملون، إذ إن شعور الكثيرين منهم أنَّ واحدة من هذه الاتجاهات والنشاطات صواباً، وما عداها خطأ يجب الابتعاد عنه، بل إننا نرى أن هذه الحيرة –وللأسف قد راودت بعض الدُعاة والعلماء العاملين، فترى بعضهم يكتب في مثل هذه الأمور ويحذر من هذه النشاطات وتعددها، مما يزيد الأمر خطورة وسلبية، ولو فقه هؤلاء الدعاة، وعلموا بقية المسلمين مفهوم التعددية الدعوية، وأنها شبيهة بالتعدد الفقهي، لما حصل هذا الاضطراب، ولفهم المسلمون أن هذه التعددية رحمة بهم وتوسعة عليهم، يتحدث فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح عن هذه السلبية، فيقول: «وقوع عامة المسلمين في الحيرة والاضطراب عندما يدعون إلى الالتحاق بأكثر من جهة، أو يطالبون بالعمل مع أكثر من طرف إسلامي، فيتوهم بعضهم أنَّ هناك إسلاماً متعدداً، واتجاهات متضاربة، ولا سيما إذا فقد العاملون أمامهم احترام بعضهم بعضاً، وحرص كل طرف أن يمدح جماعته، ويتهم الآخرين بأنهم على خطأ أو ضلال، مما يضطر بعض المسلمين إلى إيثار العزلة والابتعاد عن جميع الجماعات!»[1].

١١- الشعور بالقصور والضعف أمام العدو المشترك، نظراً للواقع غير السليم في العمل الدعوي، فنتيجة للأمراض التي أصابت الدعاة، وبرزت في نشاطهم الدعوي من جهة، ونظراً لتكالب الأعداء وتكاتفهم نحو هؤلاء الدُعاة ودعوتهم من جهة أخرى، أصبح المسلم يشعر بأنه ضعيف أمام هذا العدو، مع أنَّ عدد المسلمين الكبير، ونشاطاتهم الكثيرة؛ كفيلان بأن يعطيا القوة الكافية لحماية الدعوة، وتمهيد

(١)وحدة العمل، ص ٤٧.

سبيلها، وإزالة الأعداء عن طريقها، ولكن الواقع يوحي بغير ذلك، والله المستعان، ويتحدث فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح عن هذه السلبية، فيقول: «شعور كل طرف وجماعة بضعفه وقصوره أمام العدو المشترك، ولا سيما عند رؤية وحدة الأعداء وتداعيهم على المسلمين، فيشعر كل طرف بالانهزام والضعف في نفسه، ويميل إلى السلبية في معالجة المواقف، والاستسلام لليأس في كثير من الأحيان، فإن المؤمن قوي بإخوانه»[1].

ومن خلال تعداد السلبيات التي برزت في الساحة الدعوية بسبب القصور في التعامل السليم مع التعددية الدعوية، يمكننا أن نستشعر خطورتها، وآثارها، فهي بمثابة الداء الذي ينخر في جسم الأمة الإسلامية، ومن هنا كان لا بدّ من التعرف على أسبابها، ومحاولة وضع العلاج المناسب لها، ومحاولة إقصائها قدر الإمكان، حتى تزول تماماً من جسد الحركة الإسلامية، وقد توجه البعض بسبب هذه السلبيات إلى القول بالمنع من التعددية الدعوية، بدلاً من الوقوف على هذه الأمراض ومعالجتها، فمثل هؤلاء الدُعاة بعيدون نوعاً ما عن الواقع العملي الذي يفرض التعددية الدعوية فرضاً، فهي واقع يحتاج إلى علاج، قبل الحكم عليه بالمنع أو الإباحة، وأود أن أشير هنا إلى أنَّ هذه السلبيات حالها كحال الإيجابيات، تزيد وتبرز أحياناً، وتتقلص وتقصر في أحيان أخرى، وذلك بحسب الظروف والأماكن والأزمان، وليس من الضروري بروزها جميعاً، بل قد يظهر بعضها في أوقات وأماكن، ويظهر بعضها الآخر في أوقات وأماكن أخرى، بل ربما تستجد سلبيات أخرى غير التي تم ذكرها، لأن الأمر مرتبط بالعمل الدعوي المستمر، فلا بد وأن تستجد عليه أمور كثيرة، سواء كانت إيجابية أم سلبية.

* * *

(١) وحدة العمل، ٤٧ ـ ٥٧.

معالم معالجة سلبيات التعددية الدعوية

١- تحقيق الإخلاص في الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى، والتجرد عن الهوى، ومراجعة النفوس والنيات والمقاصد، في كل عمل يقوم به الدعاة، فإذا تحققوا بالإخلاص، واستطاعوا أن يخلصوا قلوبهم وعقولهم من الشوائب التي تقدح في إخلاصهم، كانوا على سلامة من أمرهم، إذ يبعد الله بذلك عنهم العديد من الأمراض لأنَّ ضعف الإخلاص في العمل يفتح المجال أمام العديد من الأمراض التي تنخر في جسم الحركة الدعوية، والتي من أخطرها؛ ما جاء في قول النبي **صلى الله عليه وسلم**: (بَلِ ائْتَمِرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا وَهَوًى مُتَّبَعًا وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعِ الْعَوَامَّ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلاً يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ)[١].

فبالإخلاص وحده يكون التجرد لقضايا الإسلام والمسلمين، والبعد عن المصالح الشخصية والرغبات الخاصة، التي تتعارض مع مصلحة الدعوة العامة، وعندئذ يمكن للدعاة إعطاء القضايا الإسلامية ما تستحقه من الاهتمام، وإنزال القضايا الدعوية منازلها، فمصالح الإسلام العامة مقدمة على مصلحة أي اتجاه أو تجمع خاص عند التعارض، كما أنَّ مصلحة أي اتجاه أو تجمع مقدمة على مصلحة الأشخاص والأفراد، ذلك لأنَّ قضايا الإسلام العامة هي الهدف الأساس والغاية التي يسعى الجميع إلى تحقيها، وأما مصالح الاتجاهات والتجمعات الخاصة فهي وسائل موصلة إلى الأهداف العامة للإسلام، وليست غاية في حد ذاتها. يقول الأستاذ جمال سلطان في تربية العالمين على التجرد لقضايا الإسلام العامة: «إنَّ الحركة الإسلامية هي وسيلة وطريق لتحقيق أهداف الرسالة الإسلامية، وتحقيق مراد الله تعالى في خلقه، وإذا بحثت الحركة الإسلامية بكل فصائلها، عن المبرر الشرعي الأساسي لوجودها، فستجده في القاعدة الأصولية ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فوجوب العمل الإسلامي المنظم في أطر حركية فاعلة اجتماعياً، تفريع على وجوب تحقيق أهداف الإسلام العامة، من تيسير بلوغ الدعوة إلى العالمين، وبناء المجتمع المسلم الرباني، وإعلاء كلمات الله في الأرض بسيادة شريعته، وحكم كتابه، ونصرة المستضعفين»[٢].

ومن خلال هذا التجرد يصبح الاهتمام والتركيز مُنصباً على المبادئ، وتتلاشى في ظله القوميات الأخرى، والتعصبات للأسماء والأشخاص، ويتوجه الدُعاة إلى التركيز على الكيف في دعوتهم بدل التركيز على الكم، إذ المهم في الدعوة تحقيق الأهداف الإسلامية، وليس التظاهر بكثرة العدد.

وبهذا التجرد أيضاً يصبح الكل معترفاً بفضل الآخرين، سواء كان من تجمعه أو من أي تجمع إسلامي آخر، ويصبح الداعية مستشعرا كل عمل يقوم به هو أو غيره ما دام لصالح الدعوة العامة، فيسر بكل

---

(١) سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، حديث رقم ٤٨٩٢، وقال عنه الترمذي: حديث حسن غريب.

(٢) فقه الخلاف، ص ٤٧.

عمل قام به الدُعاة على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، ويحاول التعاون معهم، وتسديدهم بالنصح والشورى.

٢- إحياء مفهوم الأمة الإسلامية بإطارها العام، والشامل لجميع الحركات والأنشطة الدعوية، على مختلف اتجاهاتها، فالدعوة الإسلامية ليست حكرا على جماعة دون غيرها، وإنما تحتضن كل من يعمل في إطارها لتحقيق المهمة المنوطة به، فكل مسلم مطالب بالدعوة إلى الله تعالى، وكل هؤلاء أعضاء داخل جماعة المسلمين، لا يخرج عنهم إلا من ترك أصلاً من الأصول الثابتة القاطعة، فكل جماعة تمثل جزءاً من الحركة الإسلامية الكبرى، وليس من حق جماعة ما أن تدعي الوصاية على الإسلام وأهله، مهما عظم حجمها، وبرز جهدها، وإنما تبقى جزءا من أجزاء الحركة الإسلامية وصنوا لأخواتها الأخريات، يقول الدكتور صلاح الصاوي في معرض حديثه عن الثوابت في العمل الدعوي: «إحياء مفهوم الأمة، وتبني المفهوم الصحيح لجماعة المسلمين، وذلك بإشاعة العلم بأنَّ العمل الإسلامي جهاد أمة قبل أن يكون جهاد حزب أو جماعة أو تنظيم، وتربية الأفراد على أنَّ الولاء للإسلام يجب أن يسبق الولاء للأطر الأخرى مهما كان دورها، وأنَّ السعي إلى إيجاد جماعة المسلمين هدف مقدس يجب أن يحرص عليه الكافة وأن يسعى كل في تحقيقه حسب طاقته، وأدنى ذلك سلامة الصدور للآخرين واحترام عبوديتهم لله عز وجل، وتقدير ما يقومون به من أعمال حسب اجتهاداتهم وطاقتهم من أجل إقامة الدين والتمكين لشريعة الله، وإشاعة أجواء التواد والتراحم وخفض الجناح في التعامل مع كافة المؤمنين، على اختلاف فصائلهم التي ينتمون إليها، وطرقهم التي ينتهجونها في السعي لإقامة الإسلام، وذلك ليتجاوز العمل الإسلامي عقدة التشرذم والتمحور حول الذات وكراهية الآخرين»[١].

ومن خلال هذا المفهوم تظهر الأخوة الإسلامية التي حثنا عليها ونبهنا إليها ديننا الحنيف، يقول الله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (الحجرات، ١٠)، ويقول صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ)[٢].

٣- تحقيق مبدأ النقد الذاتي البناء، بحيث تجعل كل حركة إسلامية ساعة محاسبة مع نفسها، لتنظر في سير دعوتها، وتتعرف على نقاط التقصير والخلل، فتتلافاها، وتتعرف على نقاط الحسن فتزيد منها، فليس هناك أحد من البشر كاملاً ولا معصوماً سوى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فالكل يخطئ، والكل يقصر، ولكن الحكيم من تنبه إلى تقصيره وخطئه، والغافل من سها عنهما، ويوضح الأستاذ جمال سلطان هذا النوع من النقد البناء بقوله: «تنمية الاهتمام بالنقد الإيجابي البناء: والمقصود بالنقد الإيجابي البناء هنا؛ النقد الذي يعتمد إعطاء البديل لما يرفض، دونما وقوف عند حد الرفض المجرد، وهذه الطريقة في التربية لها فوائد عديدة، يأتي في مقدمتها تضييق المجال أمام الفوضويين من أصحاب الفكر، الذين يحترفون النقد والقدح في مجهودات الغير...»[٣].

---

(١) الثوابت والمتغيرات، ص ٥٩١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، حديث رقم ٩٥٤.

(٣) فقه الخلاف، ص ٠٩.

وليس من المحمود في النقد أن توجه التهم إلى الآخرين، وأن تعفى النفس من المسؤولية، بل الواجب والمحمود أن يبدأ الإنسان بنفسه، ويراجع العمل الذي قام به، حتى يتسنى له التقدم والنمو، والازدياد من الخير، بدلاً من تراكم الأخطاء وتبريرها، والركود على الاقتيات على أخطاء الآخرين، وفي هذا يقول الأستاذ عمر عبيد عند حديثه عن إصابة من إصابات العمل الإسلامي وهي: سيادة العقلية الذرائعية: «ولعل في مقدمة هذه الملامح، ما أشرنا إليه في أكثر من موقع من سيادة العقلية الذرائعية التي تعفي النفس من المسؤولية عن التقصير والبحث في أسبابه ووسائل علاجه، بإلقاء التبعة على الآخرين... إنَّه القوت الذي تقتات به معظم الحركات الإسلامية، وتبرر استمرار وجودها ، دون أن تتوقف ولو قليلاً عند القابليات، وتبحث في طبيعة تشكيلها الثقافي غير السليم، الذي يمكن الآخرين منها... تطرح هذه المسوغات دون أن تشعر وتعي أنها بهذا إنما تدين نفسها، لا تبرئها، وتحكم على أشخاصها أنهم دون سوية فهم العصر، والتعامل معه...»[1].

٤- الاعتراف بالتعددية الدعوية، والقناعة بضرورتها في واقعنا المعاصر، وإحياء نظرة التخصص في العمل الدعوي، وتوزيع الأدوار على جميع الاتجاهات الدعوية، للقيام بكافة فروض الكفايات، فالتعددية الدعوية أصبحت أمراً مفروضاً على الساحة الدعوية لا يمكن إنكاره، يقول فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح: «فلو فهم الناس حقيقة تعدد الجماعات الإسلامية، وعرفوا أنها ظاهرة طبيعية وضرورية، وأنها لصالح العمل الإسلامي عامة، وتبينوا هذا في واقع التعدد، وفي سلوك الدُعاة من حولهم، لتغيرت نظرتهم إليها، وتحول التعصب والتنافر والتباعد بين العاملين، إلى المحبة والتعاون والتقارب، كما يحدث عمليا بين التجمعات المتقاربة المتفاهمة، ولأصبح التعاون والتنسيق بين الجهود، بدلاً من بعثرتها وضياعها، وسادت بين العاملين روح التناصح، واستفاد الجميع من تجارب بعضهم. فما مثل هذه الجماعات المتعددة إلا كمثل الجامعات العلمية المتعددة في بلد واحد من بلاد المسلمين... أو كمثل عيادات طبية متعددة، أو مشاف صحية منتشرة هنا وهناك...»[2].

٥- التبصير بحقيقة مفهوم الخلاف بين المسلمين، وبكيفية التعامل معه، والتركيز على مجالاته وآدابه[3]، والشعور بأنه توسعة ورحمة بالمسلمين، فهو أمر طبيعي مشروع في نطاق المسموح به، والتنبيه إلى القواعد الأساسية المتعلقة بهذا الخلاف القائم على التنوع والتعدد، من حيث تقدير وجهة نظر المخالف، وإعذاره في خلافه، وعدم الإنكار عليه، يقول الأستاذ جمال سلطان: «إحياء وممارسة أدب الاختلاف في الإسلام: وهذا يعني أننا في حاجة أولاً لإحياء التراث الخلافي الإسلامي الرائع، الذي يكشف عن فهم مستنير ومتقدم وحضاري لظاهرة الخلاف الإنساني، ومعها أسلوب التعاطي مع هذه الظاهرة وما انعكس به على مواقف أصحاب الأفكار المخالفة والمتباينة، والمتناقضة أحيانا كثيرة»[4].

---

(١) مراجعات، ص ٩٠١.

(٢) وحدة العمل، ص ٧٧ ٩٧.

(٣) انظر دراسات في الاختلافات العلمية، للدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.

(٤) فقه الخلاف، ص ٩٧.

ويذكر الدكتور فتحي يكن القواعد التالية للخلاف: «أ. إنَّ المجتهد في المسائل الخلافية مأجور على اجتهاده، إذا لم يقصر، والإثمُ عنه مرفوع. ب. إنَّ الاجتهاد لا ينقض بمثله، لأنّه لا اجتهاد أولى من الآخر، ولو صح نقض الاجتهاد بمثله لما حصل اجتهاد في الدنيا. ج. لا ينكر المختلف فيه، وإنما ينكر المتفق عليه، إذ لا إنكار في مسائل الخلاف.»[1].

٦- ترسيخ مبدأ الشورى بين الدُعاة على مختلف اتجاهاتهم، وذلك للتنسيق فيما بينهم ولا سيما في المهمات الكبرى التي تتعلق بمصالح الأمة جمعاء، بحيث يمثلون النواة الأولى لأهل الحل والعقد في الأمة، وخاصة مع خلو العصر من الخليفة أو الإمام، الذي يرجع إليه في مثل هذه المهمات الكبرى، يقول الأستاذ جمال سلطان عند حديثه عن ترسيخ قاعدة الشورى في العمل الإسلامي: «... بأنَّ الآيات لا تكتفي بتقرير أحقية الخلاف لصاحب الرأي، وحصانة النقد وحسب، وإنما هي تذهب إلى تحفيز المسلمين إلى إبداء الرأي، وتشجيعهم على النظر والاجتهاد، لأنَّ الشورى معناها؛ تداول وجهات النظر، ومختلف الآراء في المسائل المطروحة، فطلب تحقيق الشورى بالتالي يعطي أنَّ الإسلام ينظر إلى اختلاف الرأي، نظرة إيجابية بناءة، ويراه من معالم الخصوبة في الأمة، أو طريقاً ومدخلا لتنشيط العقل الإسلامي وتوسيع مداركه، وأيضاً ينظر إلى الاختلاف على أنه عصمة لحركة المسلمين، أو الأقرب رشداً في مسيرتهم. ولكن الشورى في ذات الوقت منضبطة بالمفاهيم الإسلامية الأخرى، والتي تقرر حتمية وحدة القرار، ووحدة الإرادة، ووحدة السلوك العملي للجماعة المسلمة، ومن ثم؛ فالشورى هي التي تدرب الإسلاميين على فهم ممارسة الموازنة الدقيقة، بين تعددية الرأي ووحدة الإرادة، اختلاف الفكر ووحدة القرار، وكيف أنَّ تساوي فرصة الآراء قبلها، تترجح خلالها، ثمَّ تحسم بعدها لصالح رأي واحد محدد يلزم الباقين بالطاعة السلوكية»[2].

٧- إفشاء الحوار بين العاملين في الساحة الدعوية، على اختلاف اتجاهاتهم ومشاربهم، بحيث يكون هذا الحوار منضبطاً بضوابطه الإسلامية، من حيث آدابه ومجالاته وقواعده، وفتح المجال فيه للمناقشة الهادفة، مما يجعل المتحاورين أقرب إلى فهم وجهات نظر بعضهم بعضاً، ويعطي تنويراً في المجالات المتحاور فيها، ويوضح للعاملين وجهات النظر المختلفة، بدلاً من التكهنات والتوقعات، فتصبح العلاقات فيما بين هذه الاتجاهات الدعوية أكثر صراحة، وأبعد عن سوء الظن، يقول الأستاذ جمال سلطان عند حديثه عن تربية الأفراد على ضبط قواعد الحوار واحترامها: «ثمَّ هناك حوار يكون هدفه مجرد التعرف على وجهات نظر الغير عن قرب، وذلك شيء هام جداً، وفرع خطير من فروع الحوار تهمله كثيرا فصائل الحركة الإسلامية، والتي ربما لا تدرك من أنواع الحوارات إلا ذاك الذي يبحث عن حسم الرأي لصالح أحد أطرافه، ولذلك يسوء الفهم كثيرا في ساحة العمل»[3].

(١) مجلة المجتمع، العدد ٨١١، ٧٢/ رجب/ ١٤١٦ هـ، ٩١/ ٢١/ ١٩٩٥م، ص ٣٤.
(٢) فقه الخلاف، ص ١٨ ٢٨.
(٣) فقه الخلاف، ص ٩٨.

ويجب أنْ يسود الحوار إخلاص وصدق في طرح المسائل المتحاور فيها، وإبداء للرأي بكل صراحة، والمناقشة البناءة، والتجرد التام لمعرفة الحقيقة، والحرص على التوصل إلى الصواب، يقول الإمام حسن البنا رحمه الله : «... وأما موقفنا من الهيئات الإسلامية جميعاً على اختلاف نزعاتها؛ فموقف حب وإخاء وتعاون وولاء، نحبها ونعاونها ونحاول جاهدين أن نقرب بين وجهات النظر، ونوفق بين مختلف الفكر توفيقا ينتصر به الحق في ظل التعاون والحب، ولا يباعد بيننا وبينهم رأي فقهي أو خلاف مذهبي»[1]، ولذلك يجب النظر في رأي الآخرين، وأخذه بعين الاعتبار، وتفهمه، والابتعاد عن الالتواء ومحاولة المناورة، وذلك كي يصبح هذا الحوار مفيداً ومثمراً، وإلا كان عبارة عن ساحة صراع تثري نقاط الخلاف، وتعمق البعد بين هذه الفصائل المتحاورة، حيث تصبح وكأنها في حلبة مصارعة، الفائز فيها من انتصر لرأيه، ويؤكد على ذلك فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح، بقوله: «الالتزام بوضوح العلاقة بين الأطراف، والابتعاد عن أسلوب المحاور الجانبية، والمناورات السياسية، الذي يباعد بين القلوب ويشيع جو الحذر وسوء الظن...»[2].

٨- إحياء فقه الواقع والموازنات، وترتيب الأولويات، وهذا الأمر من الأمور المهمة التي تقارب بين العاملين في الساحة الدعوية، وتجعلهم منسجمين مع واقعهم، ومتفهمين لخلافاتهم، كما أنَّ هذا الفقه يعطي الدعوة ثماراً أسرع وأدوم، لأنَّه يجعل الدعوة تسير بشكل انسيابي مع الواقع، فتسير بتدرج وحكمة، وتبتعد عن ردة الفعل التي تفقد الحكمة، وتجعل أصحابها في تخبط، وبهذا الفقه يقدر كل نشاط ما يقوم به غيره، فلا يبادر إلى إلقاء التهم، بل يجعل كل نشاط يعذر غيره، ويستشعر بأن ما قام به غيره مبني على تقديراتهم للظروف المحيطة بهم، وخاصة إذا كانوا في منطقة مغايرة لمنطقته، فأهل الدار أدرى بما فيها، وأهل مكة أدرى بشعابها، ولا سيما وأنَّ هذا الفقه هو أمر اجتهادي، تختلف فيه وجهات النظر، وفي هذا يقول الدكتور صلاح الصاوي: «إنَّ قضية الموازنة بين المصالح والمفاسد هي المدخل إلى فقه هذه المرحلة، وهي مفتاح الرشد في التعامل مع واقعنا المعاصر بكل علله ومتناقضاته، وهي السبيل إلى مد جسور التواصل مع مختلف فصائل العمل الإسلامي على تفاوت مناهجها في العمل وأساليبها في التغيير، وهي المحور الذي يدور حوله فقه الاجتماع في مرحلة الجهاد والدفاع عن بيضة الإسلام المستباحة في هذا العصر على كل شبر من بلاد المسلمين، وهي الطريق إلى جماعة المسلمين بمفهومها العام والشامل الذي يتجاوز بالعمل الإسلامي عقدة التمحور حول الذات والتهارج مع الآخرين. إنها تتضمن الإجابة على كثير من المقالات والأعمال التي تنسب لبعض القادة من العلماء والدعاة وتعسر على الفهم وتتأبى التفسير، فيمتهد بهذه القاعدة سبيل إلى حسن تأويلها، وحملها على أحسن وجوهها، والتماس العذر لأصحابها، في إطار من الاستمساك بمقاصد الشريعة التي جعلها الشاطبي العمدة في باب الاجتهاد، بل جعل سائر

(١) وحدة العمل، ص ٧٠١.
(٢) وحدة العمل، ص ٩٨.

شروط الاجتهاد بمثابة الخادم لهذا الشرط، وذكر أنه متى بلغ الإنسان مبلغا فهم فيه عن الشارع قصده في كل مسألة من مسائل الشريعة وفي كل باب من أبوابها فقد حصل له وصف هو السبب في تنزله منزلة الخليفة للنبي صلى الله عليه وسلم في الاجتهاد والفتيا والحكم بما أراه الله»[1].

٩- التركيز على الثوابت والكليات في العمل الدعوي والحركة الإسلامية، بحيث يتفق عليها كل العاملين في حقل الدعوة، وتكون هذه الثوابت هي الحد الأدنى لاتفاقهم في عملهم ودعوتهم، وهي الجامع الأساس لهم، وبذلك تبتعد جذور الخلاف، وتتسع دائرة أهل السنة والجماعة لتشمل كل من تمسك بهذه الثوابت.

١٠- التناصح بين هذه الاتجاهات الدعوية، ودراسة واقعها الدعوي، ومحاولة إصلاحها وتحسينها، ومن ثمَّ نقل تجربتها إلى الغير، فبهذا التناصح تصقل الحركات، وتنضج الأعمال، وهذا لا يكون إلا إذا استشعر الدُعاة إخلاصهم في دعوتهم، وأخوتهم الصادقة مع الدُعاة الآخرين، والرغبة في التعاون، ومن ثمَّ تقبل النصيحة، وتتداول الآراء حولها، فيعذر الإنسان نفسه من جهة، ويؤدي واجبه نحو إخوانه من جهة أخرى، وبالمقابل فإذا برزت النصيحة بشكل سليم، فلا بدَّ وأن يتقبلها القلب السليم أيضاً، فعن تميم الداري رضي الله عنه، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الدِّينُ النَّصِيحَةُ قُلْنَا لِمَنْ قَالَ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ)[2].

١١- وضع منهج حركي واضح لكل اتجاه من الاتجاهات الدعوية، بحيث يمكن معرفة مجالاته ونشاطاته، ويمكن من خلال ذلك معرفة مدى نجاحه في دعوته، ومدى انضباطه بمنهجه الذي وضع له، وبهذا يكون الاتجاه على بصيرة من أمره، ويكون الدُعاة الآخرين على بصيرة بعمله، مما يمهد الطريق أمام التعاون والتنسيق، والوضوح في العلاقات بين الاتجاهات الدعوية، يقول الأستاذ جمال سلطان عند حديثه عن غياب المشروع الحركي المتكامل: «إنَّ أي حركة جادة، يتعين عليها أن تسجل رؤيتها العلمية للواقع الذي تعمل فيه، لتحدد على ضوء ذلك مساحات العمل الممكنة، وآلياته، ثمَّ تسجل أهدافها المرحلية والنهائية، التي تتحرك باتجاهها، ثمَّ عليها مع ذلك أن تحدد منهجيتها الحركية، أو ثوابت العمل، ثمَّ تحدد دستور العمل، الذي يضبط هيكلها البنائي، وخطها السياسي، ورؤيتها الفكرية، مع تحديد السقف الذي يحتمله تصاعد حد الخلاف، والذي يصبح بمثابة الخط الأحمر، الذي يمثل تجاوزه تهديدا لبنية الحركة ووحدتها، فتتبلور من ذلك كله، معالم المشروع الحركي المتكامل»[3].

---

(١) الثوابت والمتغيرات، ص ٦٩١.
(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، حديث رقم ٢٨.
(٣) فقه الخلاف، ص ٣٦ ٤٦.

١٢- التمسك بالضوابط التي يجب مراعاتها في مسيرة التعددية الدعوية، لأنَّها هي المبادئ الضامنة لسير التعددية الدعوية بشكل إيجابي سليم، فمتى اختلت هذه الضوابط؛ اختل واضطرب واقع التعددية الدعوية، ونشأت في طيات العمل الدعوي الفتن والمشاكل، وبرزت السلبيات في حقل الدعوة، ومتى انتظمت التعددية الدعوية وفق الضوابط الموضوعة، كانت التعددية الدعوية منسجمة مع الواقع، ومؤدية دورها الإيجابي في الدعوة إلى الله، وتتلاشى في ظلها كافة المشكلات والخلافات، ويصبح من الممكن تلافي كل ما يطرأ عليها، فتقوم بدورها كسنة من سنن الله في كونه.

من خلال ما سبق؛ يمكننا أنْ نلاحظ أهمية العلاج لواقع التعددية الدعوية، ومدى تشعبه وتنوعه، كما يمكننا أن نتصور الصورة المثالية للتعددية الدعوية، وهي تؤدي دورها الفعال خالية من المنغصات والفتن، التي انتشرت في واقع الدعوة الإسلامية، والتي بدأت تتلاشى شيئاً فشيئاً بسبب الوعي بين العاملين في حقل الدعوة، وبسبب تكرار التجارب في كثير من البقاع، ومن هنا فعلى كل داعية أن يلاحظ دعوته وحركته، وأن يجعل من نفسه عضواً فعالاً في الحقل الدعوي، وأن ينسجم مع طبيعة الدعوة، وبذلك تكون الدعوة بخير إن شاء الله.

ومن المعلوم أنَّ العلاج لواقع الدعوة؛ ليس محصوراً في هذه المعالم التي ذكرت، وإنما تقوم هذه المعالم بالعلاج، ويشاركها غيرها، فعلى كل داعية أن يجتهد في التعرف على مواطن الخلل والسلبية في الواقع الدعوي، وأن يحاول اكتشاف العلاج المناسب له، من أجل الحصول على واقع أفضل.

التعددية الدعوية في ظل الدولة الإسلامية الراشدة

لقد وجدنا أنَّ التعددية هي سنة الكون في جميع الأشياء والمخلوقات، كما أنها سنة الله تعالى في الدعوة إلى دينه، فالتعدد في العمل الإسلامي، والدعوة إلى الله تعالى؛ أمر منسجم مع فطرة الله في خلقه، وسننه في كونه.

وعلى الرغم من أنَّ التعددية الدعوية بدت كظاهرة بارزة في الساحة الدعوية بعد سقوط خلافة المسلمين، إلا أنها تبقى سنة من سنن الله تعالى، التي تعتريها المؤثرات والأحوال، فتارة تبرز وتارة تكاد تختفي، إلا أنَّ اتساع النشاطات الدعوية في عصرنا الحاضر ودقة مجالات هذه الاتجاهات الدعوية جعلا من غير الممكن التخلي عن التعدد والتخصص الدعوي بضوابطه التي أشرت إليها، سواء كان ذلك في حال غياب الدولة الإسلامية الراشدة، أو في حال وجودها.

ولتوضيح ذلك أطرح هذين التساؤلين:

١- هل تتعارض وظيفة ومهام الدولة الإسلامية الراشدة مع التعددية الدعوية؟

٢- هل تتعارض وحدة الدولة أو الخلافة مع التعددية الدعوية؟

١- هل تتعارض وظيفة ومهام الدولة الإسلامية الراشدة مع التعددية الدعوية؟

إنَّ من أهم وظائف الدولة أو الخلافة الإسلامية الراشدة سياسة الدنيا والدين، والقيام بمصالح العباد والبلاد، وتحقيق العبودية لله تعالى، وتحكيم شرعه القويم، قال تعالى: (**الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ**)(الحج،٤١).

وهذا غير متعارض مع التعددية الدعوية، إذا انضبطت في سلك هذه الدولة الإسلامية الراشدة، إذ تقوم هذه النشاطات الدعوية بالعمل لإقامة شرع الله تعالى، وتحقيقه في البلاد، فالهدف مشترك بينها، يقول الدكتور صلاح الصاوي، تعليقاً على قول الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد؛ بالمنع من قيام التجمعات في ظل الدولة المسلمة: «ولكن المنازعة تنشأ في تعاقد فريق من المسلمين على عمل من أعمال الخير لم يخرجوا فيه عن أصول أهل السنة والجماعة من ناحية، ولم ينازعوا به السلطان الشرعي القائم من ناحية أخرى، ولم يعقدوا الولاء والبراء على أساسه من ناحية ثالثة، فهل يتوجه القول بالمنع من هذا التعاقد، أو هذه الجماعة في هذا الإطار، بحجة التفريق بين المسلمين والتميز بينهم باسم أو رسم... أرأيت لو أنَّ جماعة من المسلمين رأوا إماتة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في بلد من البلاد، فتعاقدوا فيما بينهم على إحياء هذه الفريضة، وإشاعة العلم بها والدعوة إليها، فهل عليهم من حرج في ذلك إذا كان لم يقم بها الإمام، أو قام ولم تحصل بقيامه الكفاية»[١].

(١) شرعية الانتماء إلى الأحزاب والجماعات الإسلامية، ص ٦١.

إلا أنَّ من الواجب في حال وجود دولة أو خلافة إسلامية راشدة؛ أن تنسجم هذه النشاطات الدعوية مع الدولة المسلمة الراشدة، فهي الأم الجامعة لكافة الاتجاهات، وهي المنسق الإداري بينها، فمن حقها التوجيه والتسديد، والسماح أو المنع، وتوزيع المهام، وتحديد الصلاحيات، وذلك كي تتكامل النشاطات، وتكفل سلامة سيرها، وتجعلها منسجمة مع مهمة الدولة الإسلامية الراشدة، «يعلق فضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح على قول الدكتور القرضاوي: أي أنَّه لا تعدد في الجماعات الإسلامية إذا كان المسلمون يعيشون تحت سلطان خلافة راشدة، انعقدت ببيعة شرعية، فيقول: والذي أراه في هذه النقطة: تعليق هذا الأمر على المصلحة التي يراها الإمام عندئذ، فإنْ رأى مصلحة في إبقائها أبقاها، وإنْ رأى مصلحة في إلغائها ألغاها، وإنْ رأى مصلحة في اعتماد شكل أو أشكال منها، فله ذلك، فهو المرجع فيه، وإنَّ حكمه في هذا وغيره يرفع الخلاف، والله أعلم»[1]، ويقول الدكتور صلاح الصاوي في أثناء رده على شبهة التميز باسم أو رسم فيمن تعاقدوا على عمل من أعمال الخير: «هذا هو الشأن في توزيع فروض الكفايات بالنسبة لمن تأهل لها من الأمة، فلا يزال المسلمون عبر التاريخ منهم المجاهدون، ومنهم المحتسبون، ومنهم المعلمون، ومنهم المحدثون، ومنهم الفقهاء، ومنهم العباد، ومنهم الساعي على الأرملة واليتيم وابن السبيل، ومنهم المقتصد... فهو إذن تعدد التنوع والتخصص والتكامل، وليس تعدد التضاد والقطيعة والتشاحن، على أنه إذا حدث تضارب أو تعارض في أداء هذه الأعمال فلولي الأمر أن يتدخل للتنسيق بينها ومنع الازدواج في أداء أعمالها...»[2].

وليزداد الأمر وضوحاً نقارن تعدد الاتجاهات الدعوية، بتعدد المجالات العلمية في الجامعات والكليات، وتعدد المشافي الصحية والمستوصفات، وتعدد النشاطات الدنيوية من مصانع ومؤسسات، فهل في هذه التعدديات تعارض مع مهام الدولة أو الخلافة المسلمة الراشدة، أم هي مساعدة لها وأياد من أياديها، تعمل للوصول إلى الغاية والهدف المشترك؟ وما هو دور الدولة أو الخلافة نحو هذه التعدديات المختلفة؟

إنَّ الواقع ليشهد بتعدد التخصصات العلمية، وبتعدد المشافي الصحية، وبتعدد المصانع والمؤسسات المادية داخل الدولة الواحدة، ومع ذلك فلا تبدو هناك مظاهر التعارض في هذا الأمر، بل إنَّ الواقع يؤكد فعالية مثل هذه التعدديات، ونجاحها في عملها وسيرها، وكبير تأثيرها الإيجابي في الدولة الواحدة، ومواكبتها للنمو والتطور.

وهذا هو شأن التعددية الدعوية مع الدولة المسلمة الراشدة، في كافة الاتجاهات الموجودة، إلا أنَّ الأمر يحتاج إلى تفصيل في المجالات الدعوية، حيث إنَّ من النشاطات الدعوية ما لا يمكن أن يستمد شرعيته إلا من خلال دولة مسلمة راشدة أو أهل حل وعقد، كما أشرت إلى ذلك في الضوابط، كالمجالات الجهادية العامة، والمجالات السياسية، ففي هذه الأمور لا يسمح فيها بالتعددية في المواقف، وإنما يقتصر المجال على التعددية في الآراء ومناقشتها، ومن ثمَّ توحيد الموقف فيها.

(١) وحدة العمل الإسلامي، ص ٨٣.

(٢) شرعية الانتماء إلى الأحزاب والجماعات الإسلامية، ص ٩١.

٢- هل تتعارض وحدة الدولة أو الخلافة مع التعددية الدعوية؟

من خلال ما سبق يتبين لنا أيضاً: أنه لا تعارض أيضاً بين وحدة الدولة أو الخلافة، وبين التعددية الدعوية، إذ التعددية الدعوية عبارة عن نشاط داخل إطار هذه الدولة، ومنسجمة مع نشاطاتها وأعمالها المنوطة بها، والدولة هي الممثل الشرعي لكافة هذه الاتجاهات الدعوية، وهي الإدارة العليا لها.

ويؤكد على ذلك الدكتور يوسف القرضاوي، فيقول: "ومن الشبهات التي أثيرت كذلك؛ ما قيل من أنَّ وجود أحزاب داخل الدولة الإسلامية يقسم ولاء الفرد بين حزبه الذي ينتمي إليه، ودولته التي بايعها على السمع والطاعة والنصرة والمعونة، هذا صحيح إذا كان الفرد سيتخذ موقف المعارضة للدولة في كل شيء، والتأييد لحزبه في كل شيء، وهذا ما لا نقول به، إنَّ ولاء المسلم إنما هو ولاء لله ولرسوله ولجماعة المؤمنين، كما قال تعالى: (**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ × وَمَن يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**) (المائدة، ٥٥ ٥٦)، وانتماء الفرد المسلم إلى قبيلة أو إقليم، أو جمعية أو نقابة، أو اتحاد أو حزب، لا ينافي انتماءه للدولة وولاءه لها، فإنَّ هذه الولاءات والانتماءات كلها مشدودة إلى أصل واحد؛ هو الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين..."[١].

وإنَّ وحدة الدولة الإسلامية الراشدة لتبرز بشكل أكبر في مواقفها العامة والمهمة، التي لا يسمح فيها بتعدد المواقف، بحيث تحسم الدولة الخلاف الحاصل في هذه المسائل، وتوحد موقفها على رأي واحد، وليس لأحد عندها الخروج عن هذا الموقف الذي اتخذته الدولة، وإن كان الرأي فيه مخالفاً، فلا بدّ من التنازل عنه.

ولا بدَّ أن نضيف هنا ضابطاً يضمن ائتلاف التعدديات مع هذه الدولة المسلمة الراشدة، ألا وهو: انضباط كافة النشاطات في سلك هذه الدولة، والسير بجانبها، وعدم الخروج عن سياستها العامة، والانضباط بما سمحت به من المجالات، وعدم منازعة السلطان المسلم الذي يحكم بشرع الله، وإن اختلفت هذه النشاطات معه في وجهات النظر.

من خلال ما سبق نتوصل إلى أنَّ التعددية الدعوية، ليست مرتبطة بقيام الدولة الإسلامية الراشدة أو غيابها، وإنما تتعلق بوجود الدواعي لقيامها، سواء كان ذلك في ظل دولة إسلامية راشدة، أو في حال غياب هذه الدولة، حيث إننا وجدنا جذوراً للتعددية الدعوية منذ كانت الدولة الإسلامية قائمة، واستمرت وتزايدت بازدياد المؤثرات الباعثة لها وكان من هذه البواعث؛ سقوط الخلافة الإسلامية، حتى أصبحت التعددية في عصرنا ظاهرة دعوية بارزة لا يمكن لأحد إغفالها.

ومن الواضح أنَّ قيام التعددية الدعوية في ظل دولة إسلامية راشدة لا بد أن يكون أكثر انضباطاً، وأفضل تنسيقاً، إذ الجميع فيها يخضعون لإمام مسلم يفصل الأمور، ويقطع دابر الخلاف.

---

(١) العدد ٨٤٢، جريدة الراية، المغرب، الخميس ٨ محرم/ ٨١٤١ هـ، ٥١/٥/٧٩٩١م، ص ٥١.

صيغ مقترحة للتعامل مع التعددية الدعوية

إنَّ الصيغ المتنوعة للتعامل مع التعددية الدعوية تمثل الأساليب المقترحة للتنسيق والتعاون بين أفراد التعددية الدعوية، على اختلاف مناهجها واتجاهاتها، بحيث تظهر التعددية الدعوية في ظل هذه الصيغ بشكلها الإيجابي المنسجم والمتآلف والمتكامل، إذ ليس من اللازم أن تذوب جميع الاتجاهات والتجمعات، أو أن تلغى تماماً لتحقيق وحدة العمل الإسلامي، بل يكفي للوحدة أن تنسجم جميع الأطراف وأن تتعاون فيما بينها، بحيث تمثل الأمة الإسلامية الواحدة، إن لم تتوحد فيما بينها، وتقلل من أفراد التعددية الدعوية، ومن هذه الصيغ المقترحة[1]، ما يلي:

١- صيغة التعاون والتنسيق بين كافة الاتجاهات الدعوية في مشروع من مشاريع الدعوة، أو في عمل محدد يهم الجميع، وذلك بأن يقوم هذا العمل على شكل مؤسسة دعوية تتخصص بهذا الجانب أو ذاك، ويعمل في ظلها كل من يرغب في إنجاز هذا العمل أياً كان انتماؤه، فالمشروع مشترك بين الجميع، ويستقل كل من العاملين بانتمائه لأي اتجاه كان، فالتركيز في هذه الصيغة متجه نحو من يرغب في العمل بهذا المشروع أولاً، ونحو الترغيب بالقيام بهذا العمل ثانياً، وليس من المهم أن يكون العامل في هذه الصيغة منتمياً لجهة معينة، وذلك كالمشروعات الخيرية التي تقوم بها بعض المؤسسات ويندرج تحتها دعاة يعملون في ظلها مع اختلاف الانتماءات والاتجاهات، فالجامع بين هؤلاء العاملين العمل أو المشروع الذي هم بصدده، وقد انتشر ذلك مؤخراً، فكثيراً ما نجد الجمعيات الخيرية المنتشرة هنا وهناك تضم في أحضانها دعاة مختلفين في اتجاهاتهم وانتماءاتهم، ولكن جمعهم هم مشترك وعمل موحد، وكما هو قائم في بعض النشاطات العلمية كنشاطات تعليم القرآن الكريم وتحفيظه، وتدريس بعض مبادئ العلم الشرعي.

وإنَّ الحاجة الملحة في عصرنا، والظروف والمحن الطارئة علينا، لتعطي هذه الصيغة الأهمية القصوى، إذ كثير من المصائب والمحن تحتاج إلى علاج عاجل من الدعاة، فلا مناص من أن يقوم الجميع بنجدة المسلمين وتقديم جهودهم، والابتعاد عن التعصب للانتماءات والاتجاهات الخاصة، فالحاجة العامة أحق بالنظر والعناية من المصالح الخاصة.

وهذا هو المنطلق الأول الذي يمثل أدنى حالات التعاون والتنسيق، بين الدُعاة المخلصين على مختلف اتجاهاتهم، إذ يحتفظ كل بكيانه، ويقوم الجميع بالعمل المحدد لهم، والمتفق عليه فيما بينهم، ويمكن تطوير هذا التعاون ليشمل أعمالاً أخرى، وذلك بتوسيع دائرة التعاون بين هذه الاتجاهات، ومن خلال

(١) وحدة العمل الإسلامي، للدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، ص ١٩ ٢٠١.

ذلك تتقارب القلوب، وتنتشر المحبة والثقة، وتكون فرصة للتعرف على الآخرين والاستماع لوجهات النظر المختلفة، مما يمهد الطريق لوحدة جامعة، وتنسيق وتعاون أكبر.

٢- صيغة التعاون والتنسيق بين أطراف العمل المختلفة داخل الاتجاه الواحد، إذ تتعدد النشاطات الدعوية في عصرنا حتى على مستوى الاتجاه الواحد، فعلى سبيل المثال لو نظرنا إلى الاتجاه الخيري في الدعوة إلى الله تعالى، فسنجده متنوعاً جداً، فكثير من الهيئات والجماعات المستقلة من حيث البرامج والنشاطات والأعمال، تقوم بهذا العمل حتى على مستوى القطر الواحد، وهكذا في بقية الاتجاهات الدعوية الأخرى.

فمن الواجب في هذه الحالة أن يتعرف كل اتجاه على صنوه الذي يعمل في الإطار نفسه، ومن ثمَّ التعرف على وجهات النظر والتنسيق في العمل، حتى لا تضيع الجهود أو تتكرر، أو حتى لا تتعارض، ويمكن هنا التنسيق والتعاون في العمل، وهذا أقل ما يجب، كما يمكن أن يتطور هذا التعاون إلى توحد وتداخل يجعل هذه النشاطات نشاطاً واحداً.

٣- صيغة الاتفاق والتعاون بين أكثر من اتجاه، وذلك على صيغة مشتركة، ومجلس موحد ينسق فيما بينها في الأمور العامة، مع احتفاظ كل اتجاه بتنظيمه الداخلي الخاص به، والتزامه بما يتم الاتفاق عليه في الأمور العامة المشتركة، أو أن يتم التوحد التام والذوبان الكلي داخل اتجاه جديد يضم كلا الاتجاهين أو غيرهما، وذلك لأسباب متعددة، من قرب في وجهات النظر، أو انسجام في الفكر، أو ثقة خاصة متبادلة بينها.

٤- صيغة التعاون والتنسيق المطلق بين كافة الاتجاهات الدعوية في قُطر أو أكثر من أقطار العالم الإسلامي، بحيث تكون لهذه الاتجاهات الدعوية جبهة موحدة، ومجلسٌ أعلى، يضع ميثاقاً عاما يلتزم به الجميع ينظم علاقة الجميع ويبين لكل مجالاته في الأمور العامة، وتترك الأمور الداخلية الخاصة بكل جهة يستقل بها أهلها كيفما شاؤوا، كما هو حال الجامعات والمشافي في عصرنا الحاضر، حيث تجمعهم مجالس عليا علمية وطبية، تنظم الأمور المشتركة بين هذه المؤسسات المتعددة، وتضع الضوابط والمبادئ المشتركة، التي تلزم الجميع، وتترك بقية الأمور التفصيلية للمجالس الخاصة بتلك الجهات.

ويمكن لهذه الصيغة أن تمثل صيغة مشابهة لما كان يعرف؛ بأهل الحل والعقد، الذين يتولون في الأمة الواحدة القضايا الكبرى، والمسائل العامة، وتعد هذه الصيغة من أرقى الصيغ التعاونية الواجبة بين العاملين، ولا سيما حال فقد السلطة السياسية المسلمة، التي تعالج القضايا العامة والمسائل الكبرى، ويمكن لها أن تكون الخطوة الكبرى في سبيل تحقيق الوحدة للأمة الإسلامية، مع المحافظة على التعددية الدعوية.

٥- صيغة الوحدة الجامعة والجماعة الواحدة التي تضم كافة الاتجاهات الدعوية على اختلاف أنواعها واتجاهاتها، والتي تذوب فيها الفوارق الفردية، والمسميات الخاصة، على وجهٍ يذوب فيه الجميع داخل وحدة جامعة تمثل الجميع في كل الأمور العامة والخاصة، وتنبثق عنها قيادة موحدة، يخضع لها جميع الأطراف، وهذه الصيغة تعتبر صيغة عليا تلغى من خلالها التعددية الدعوية، وتذوب فيها كافة الانتماءات الفرعية، فيصبح الانتماء واحداً للجميع، وكثيراً ما حلم المسلمون عامة، والدعاة خاصة بمثل هذه الصيغة، وبذل بعضهم جهوداً من أجل تحقيقها، ولكن العقبات في سبيلها كثيرة، سواء منها العقبات الداخلية أو الخارجية، مما يجعلها شبه ميؤوس منها اليوم.

ولعل نجاح أي صيغة من صيغ التعاون والتوحد السابقة بين الدُعاة والعاملين يكون مقدمة في مثل هذا الاتجاه، وخطوة في سبيل تحقيق هذه الوحدة الإسلامية المنشودة... ومن جد وجد، ومن سار على الدرب وصل.

* * *

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، خاتم الأنبياء والمرسلين، ورضي الله عن الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان من العلماء والدعاة العاملين، وعمن سار على نهجهم إلى يوم الدين، وبعد:

فقد تضمن عرض الرؤية الوسطية نحو التعددية الدعوية النقاط التالية:

١- إنَّ التعدد سنة كونية في جميع المخلوقات، وإنَّ هذه التعددية قد انسحبت على مجالات الحياة جميعها، ومن ضمن ذلك العمل الدعوي، وذلك انسجاماً منه مع سنة هذه الحياة، وطبيعة هذا الكون.

٢- إنَّ التعددية الدعوية هي: تنوع الاتجاهات الدعوية، القائم على أساس تنوع المناهج والأساليب والوسائل، في تبليغ الإسلام للناس، وتعليمهم إياه، وتطبيقه في واقع الحياة.

٣- إنَّ التعددية الدعوية ليست أمراً طارئاً على الدعوة الإسلامية، بل إنَّ لها جذوراً تاريخية، ابتداء من التعددية العلمية والتربوية، وانتهاء بالتعددية بصورتها الحالية، إلا أنَّ بروز ظاهرة التعددية الدعوية بشكلها الحالي كانت لها دواع كثيرة، على رأسها غياب الدولة الإسلامية الواحدة.

٤- إنَّ مظاهر التعددية الدعوية كثيرة جداً، ولا يمكن حصرها، لأنها تشمل كل عمل يؤسس لخدمة الإسلام، في مختلف مجالات الحياة، فيمكن أن يتعدد بتعدد مجالاتها.

٥- إنَّ للتعددية الدعوية أدلتها الشرعية؛ النقلية والعقلية.

٦- إنَّ للتعددية الدعوية إيجابيات كثيرة، كما أنَّ لها سلبيات متعددة، فلا بدّ من تفعيل دور الإيجابيات، ومعالجة السلبيات، لا سيما وأنَّ التعددية واقع ملموس، فلا يجوز أن يقعد عن معالجة سلبياتها حتى الذين يرون عدم مشروعية التعددية الدعوية.

٧- إنَّ التعددية الدعوية كما يرى الباحث، أمر طبيعي داخل الدولة الإسلامية، وفي حال غيابها، وذلك بشروط معينة.

٨- إنَّ هناك العديد من الصيغ المقترحة، لقيام التعددية الدعوية بشكلها الإيجابي بعيداً عن السلبيات.

٩- إنَّ التعددية الدعوية إذا ما قامت بشكل سليم، فإنها تكون خطوة على طريق الوحدة الإسلامية، وتكون النواة الأولى لإيجاد أهل الحل والعقد في هذه الأمة بعد فقدها السلطة السياسية الواحدة بسقوط الخلافة.

التوصيات

وأود في هذه الخاتمة أن أضع بعض التوصيات التي تدعم هذا الاتجاه الدعوي الوسطي، وترسخ من وجوده، ومن هذه التوصيات:

١- ضرورة اهتمام الدُعاة والباحثين بهذه الموضوعات الحساسة، والكتابة فيها بشكل علمي دقيق، فالهدف من الدراسات الدعوية، والعلمية، هو التوصل إلى الحق، وإبداء وجهات النظر، وليس من المهم الانتصار للرأي والنفس.

٢- تفعيل الحوار البناء بين العلماء والدعاة في مثل هذه الموضوعات، وتبسيطها للناس، والتأكيد على أن مجال الدعوة، مجال اجتهادي في كثير من وحداته، يتسع لتنوع الآراء والاتجاهات.

٣- نشر فكر هذا الاتجاه الوسطي، والمدرسة الدعوية الوسطية، بين الناس، ولا سيما بين من يتمتعون بجهود دعوية خاصة، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة، من مطبوعات، ومسموعات، ومرئيات، وإلكترونيات.

٤- عقد المؤتمرات الدعوية المتنوعة حول هذه الموضوعات، ومحاولة جمع أكبر عدد ممكن من الدُعاة المؤثرين، على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم، وإقامة هذه المؤتمرات في مختلف مناطق العالم الإسلامي، بحيث تتم الإفادة منها بشكل أكبر.

٥- بذل الجهد الكبير والسعي الحثيث من أجل معالجة سلبيات التعددية الدعوية في الواقع العملي، على المستوى الفردي والجماعي، والإفادة من التجارب والصيغ المطروحة، والعزم على محاولة تطبيقها.

٦- تربية الطلاب والدارسين في المستوى الجامعي وغيره على تقبل الخلاف في الأمور الاجتهادية أيا كانت مجالاتها؛ علمية، أم عملية، أم دعوية، أم غير ذلك، والتركيز على أدب التعامل مع هذه الاجتهادات المتنوعة.

٧- إقامة مراكز دعوية تتبنى هذا الفكر الوسطي، وتضم في عضويتها العديد من الدُعاة الذين يؤمنون بالتعددية الدعوية على اختلاف انتماءاتهم الخاصة، وإحياء روح التناصح والتشاور والحوار فيما بينهم، والسعي لتوسيع دائرة الاعتدال في الساحة الدعوية.

وختاماً أحمده سبحانه وتعالى أن وفقني لإنجاز هذه الدراسة، وأعانني على كتابتها بمنه وكرمه، وأسأله سبحانه أن تكون هذه الدراسة قد أدت بعضاً من حق الدعوة علينا، وعالجت الموضوع الذي كتبت فيه، وبصرت به، وذلك بصورة سليمة مفيدة، كما أسأله سبحانه أن ينفعني بما كتبت، وأن ينفع به إخواني المسلمين، وأن يجعله لي ذخرا عنده يوم الدين، وأن يغفر لي تقصيري وزلاتي إنه سميع مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

يوم الأحد ٩/ ذو القعدة/ ١٤٣١هـ

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- احذروا الإيدز الحركي، للدكتور فتحي يكن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- الإسلام والتعددية، لمحمد عمارة دار الرشاد، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- الاعتصام للشاطبي، تحقيق سليم عيد الهلالي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، السعودية.
- أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، الطبعة الأولى، ليوسف القرضاوي، ١٤١١ هـ، ١٩٩١م، مكتبة وهبة، القاهرة.
- تذكرة دعاة الإسلام، للمودودي.
- التعددية الدعوية، لمعاذ البيانوني، طباعة دار اقرأ، دولة الكويت، ٢٠٠٦م.
- التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- تفسير الخازن وبهامشه تفسير النسفي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الثوابت والمتغيرات، للصاوي.
- جريدة الراية، المغرب، العدد ٢٤٨، الخميس ٨ محرم/ ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧/٥/١٥م.
- دراسات في الاختلافات العلمية، لمحمد أبو الفتح البيانوني، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.
- سنن أبي داود.
- سنن الترمذي.
- شرعية الانتماء إلى الأحزاب والجماعات الإسلامية، سلسلة يصدرها مركز بحوث تطبيق الشريعة، إسلام آباد، باكستان.
- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم بشرح النووي، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم.
- الطريق إلى جماعة المسلمين، لحسين بن محسن بن علي جابر، دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
- فقه الخلاف مدخل إلى وحدة العمل الإسلامي، لجمال سلطان، مركز الدراسات الإسلامية، برمنجهام، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢م.

• فيض القدير للمناوي، ضبط وتصحيح أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
• كشاف اصطلاحات الفنون، للقاضي محمد أعلى التهانوي، نشر سهيل أكاديمي لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
• مجلة الإصلاح، شهر شوال، عام ١٤٠٤هـ، العدد ٧٧.
• مجلة المجتمع، العدد ١١٧٩، بتاريخ ٢٠/ رجب/١٤١٦ هـ، ١٢/١٢/١٩٩٥م.
• مجلة المجتمع، العدد ١١٨٠، ٢٧/ رجب/ ١٤١٦ هـ، ١٩/ ١٢/ ١٩٩٥م، ص ٤٣.
• مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن محمد قاسم، طباعة وإخراج المكتب التعليمي السعودي بالمغرب، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، طبع بأمر الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود.
• المدخل إلى علم الدعوة، للدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
• مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، لعمر عبيد حسنة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، توزيع الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ، ١٩٩١م.
• المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية، إشراف عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، المكتبة العلمية، طهران.
• هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة أو الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
• وحدة العمل الإسلامي بين الأمل والواقع، للدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، نشر جماعة الهدى الإسلامية،جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة،١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

❋ ❋ ❋

الفهرس

- مقدمة الكتاب ٣
- تمهيد ٥
- تعريف التعددية الدعوية ٦
- نشأة التعددية الدعوية وتطورها ٧
- مظاهر التعددية الدعوية ١١
- ملامح عامة حول مظاهر التعددية الدعوية ١٣
- التعددية الدعوية، أدلتها وضوابطها ١٥
- التعددية الدعوية بين الواقع والواجب ٢٥
- معالم معالجة سلبيات التعددية الدعوية ٣٣
- التعددية الدعوية في ظل الدولة الإسلامية الراشدة ٤١
- صيغ مقترحة للتعامل مع التعددية الدعوية ٤٥
- الخاتمة ٤٩
- التوصيات ٥١
- المصادر والمراجع ٥٣

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان
تلفون: ٥٣٥٦٣٢٩-٦-٩٦٢+ فاكس: ٥٣٥٦٣٤٩ - ٦ - ٩٦٢+
ص ب ٢١٤٩ عمان ١١٩٤١ الأردن
Email: Mod.inter@yahoo.com / Moderation_assembly@yahoo.com
Website: www.wasatyea.net